أولـــــويات وتوقعـــات النســـاء مـــن البـــرلمان التاسع عشر

يصدر عن

مركز الحياة - راصد

آذار / مارس 2021

Government of Canada | Gouvernement du Canada

Forum of Federations
The Global Network on Federalism and Devolved Governance

RASED راصد

مركـــز الحيـــاة
AL HAYAT CENTER

أولـــــويات وتوقعـــات النســـاء
مـــن البـــرلمان التاسع عشر

يصدر عن

مركز الحياة - راصد

آذار /مارس 2021

أعـدت هـذه الدراسـة **أ. مـي عليمـات** مديـر عـام شـركة ادمـاج لاستشـارات التنميـة والمسـؤولية الاجتماعيـة، وتـم تنفيـذ التصميـم والإخـراج الفنـي مـن **كمـال قاسـم**

© جميع الحقوق محفوظة لمركز الحياة – راصد 2021

تنويه: جميع الصور الواردة في هذه التقرير خاصة بمركز الحياة – راصد

المحتويات

المقدمة ٧

منهجية البحث ٨

الباب الأول: أهم النتائج والتوصيات ٩

أهم النتائج ٩

أهم التوصيات ١٢

الباب الثاني: الإطار النظري ١٥

الوضع الراهن ١٦

الباب الثالث: نتائج استطلاع الرأي حول أولويات السيدات الأردنيات فيما يخص القضايا المتعلقة بالمرأة وتوقعات السيدات من اداء البرلمان التاسع عشر (2020) ٣٤

القسم الاول: أولويات السيدات الأردنيات فيما يخص القضايا المتعلقة بالمرأة والتي يقع على البرلمان التاسع عشر (2020) مناقشتها واتخاذ قرارات بشأنها ٣٥

القسم الثاني: توقعات السيدات الأردنيات من أداء واهتمام البرلمان التاسع عشر (2020) فيما يخص القضايا المتعلقة بالمرأة والتي يقع على البرلمان القادم مناقشتها واتخاذ قرارات بشأنها ٣٩

القسم الثالث: التعرف على آليات تفعيل الاتصال بين السيدات وأعضاء البرلمان بهدف كسب التأييد القضايا المتعلقة بالمرأة والتي يقع على البرلمان القادم مناقشتها واتخاذ قرارات بشأنها ٤٧

الخلاصة ٥٢

المقدمة

نظرا الى أهمية دور السيدات في عملية التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية و تعزيز انخراط النساء الأردنيات في الحياة السياسية وزيادة مشاركتهن السياسية على المستوى المحلي والوطني جاءت هذه الدراسة التي تم اعدادها من قبل وحدة الدراسات في مركز الحياة - راصد وبالشراكة منتدى الاتحاد (Forum of Federation FOF) وبدعم من الحكومة الكندية تحت مشروع «تمكين المرأة لأدوار القيادة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الأردن والمغرب وتونس»، وهو مشروع اطلقه المنتدى بهدف رفع قدرة المرأة على المشاركة في الأدوار القيادية وعمليات الحاكمية من خلال تعزيز قدرة النساء والرجال على التأثير في سياسات المساواة بين الجنسين؛ وبشكل عام، تعزيز الشمولية في الحاكمية.

حيث تهدف الدراسة إلى التعرف على أولويات السيدات الأردنيات فيما يخص القضايا المتعلقة بالمرأة وتوقعات السيدات من أداء البرلمان التاسع عشر (2020) فيما يخص قضايا المرأة، والتي يقع على البرلمان القادم مناقشتها واتخاذ قرارات بشأنها ،كما تطرقت الدراسة إلى التعرف على آليات تفعيل الاتصال بين السيدات وأعضاء البرلمان بهدف كسب التأييد لتلك القضايا بناء على نتائج هذه الدراسة، وأخيرا يقدم فريق البحث مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تفعل الاتصال بين السيدات ومجلس النواب، بالإضافة إلى ايصال قضايا المرأة إلى صناع القرار.

منهجية البحث

اعتمدت هذه الدراسة الكمية في جمع المعلومات على استبيان استهدف عينة عشوائية غير ممثلة تم جمعها من قاعدة بيانات مركز الحياة راصد والتي تمثل سيدات من مختلف القطاعات والأعمار والمواقع الجغرافية والمستويات التعليمية. ولقد استجاب لهذا الاستطلاع (504) سيدة ينتمون لمختلف الفئات الاجتماعية والأعمار والمحافظات والمستويات التعليمية والمهن المختلفة في القطاعين العام والخاص، وبعد جمع نتائج الاستبيان عمد الباحثون إلى تحليلها وإعداد تقرير بها ضمن الباب التالي في هذا التقرير.

وتنوعت خلفيات المستجيبات في الاستطلاع، فمن حيث توزيعهن حسب الفئات العمرية مثلت المستجيبات اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين (32-40) سنة أعلى نسبة منهن حيث بلغت النسبة (29%)، تلاها ممن تتراوح أعمارهن ما بين (18-25) وبنسبة (18%) ثم السيدات اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين (26-32) وبنسبة (19%) ومن ثم اللواتي تتراوح اعمارهن ما بين (32 - 40) ونسبة (17%)، أما السيدات اللواتي تجاوزن سن (50) فقد بلغت نسبتهن (17%) من العينة المستجيبة. وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للمستجيبات على أسئلة الاستطلاع، فكانت الأغلبية من المحافظات الكبرى عمان، إربد، الزرقاء وبنسبة 68% فيما توزّعت باقي الاستجابات على محافظات المملكة الأخرى بما نسبته (32%). أما بالنسبة الى توزيعهن حسب قطاع العمل فكانت النسبة الأعلى من المستجيبات من ربات البيوت، حيث بلغت النسبة (48%)، تلتها السيدات العاملات في القطاعين الخاص بنسبة (17%) والقطاع العام بنسبة (17%)، كما توزعت النسب المتبقية على السيدات العاملين في مؤسسات المجتمع المدني (11%)، والسيدات صاحبات العمل الخاص (3%)، والطالبات (2%)، والسيدات الموظفات لدى مؤسسات الأمم المتحدة (1%)، وكانت النسبة الأقل للسيدات المتقاعدات حيث بلغت النسبة (1%).

أما فيما يخص طبيعة النشاط السياسي، فكانت نسبة السيدات اللواتي ليس لديهن أي نشاط سياسي هي الأعلى حيث بلغت النسبة (69%) من العينة المستجيبة، وتلتها نسبة السيدات الناشطات في مختلف المجالات، فمثلا بلغت نسبة السيدات الناشطات في مؤسسات المجتمع المدني (13%)، ومن ثم السيدات أعضاء الجمعيات بنسبة (8%)، وتساوت النسبة للسيدات أعضاء المجالس المحلية بنسبة 3% والسيدات أعضاء المجالس البلدية بنسبة 3% لكل منها، أما السيدات أعضاء مجالس المحافظات فبلغت نسبتهن (2%)، والسيدات أعضاء الأحزاب السياسية بلغت نسبتهن (1%)، والسيدات أعضاء الأندية الرياضية نسبة (0.5%)، وتساوت نسبة السيدات رؤساء الجمعيات ونسبة السيدات أعضاء النقابة وقد بلغت مجموع النسبة (0.5%).

الباب الأول: أهم النتائج والتوصيات

أهم النتائج

- معظم المستجيبات بما نسبته 70% لم يسبق لهن المشاركة بحملات كسب تأييد لقضايا النساء.
- معظم المستجيبات بما نسبته 53% أبدين رغبتهن في الإدلاء بأصواتهن بانتخابات البرلمان التاسع عشر (2020)، والمشاركة الفاعلة في اختيار من يمثلهن في مجلس النواب، بينما اتخذت 27% القرار بعدم المشاركة.
- النسبة الاكبر من المستجيبات بما نسبته 43% لا يأخذن الانتماء الحزبي للمرشح بالاعتبار عند اختيار مرشحهم/مرشحتهم.
- النساء ليس لديهنّ ميول بشكل مؤكد للتصويت للمرشحات النساء، حيث أكدت 28% منهن ذلك، بينما بينت (40%) منهن أن النساء يملن «أحياناً» للتصويت للمرشحات النساء و 11% هذا الاحتمال نادر.
- أيدت النسبة الأكبر من المستجيبات (35%) أن نظام الكوتا يخدم دائما المشاركة السياسية للنساء، في مقابل أن 26% منهن لا يعتقدن ذلك، مما يشير إلى وجود خلل في عملية توزيع الحصص، ويظهر ذلك أيضا من خلال عدم قدرة النساء للوصول إلى مراكز صنع القرار دون الحاجة إلى نظام الكوتا.
- التمكين الاقتصادي على سلم أولويات النساء الأردنيات فيما يخص قضايا النساء والتي يقع على البرلمان التاسع عشر مناقشتها واتخاذ قرارات بشأنها، يليه التمكين الاجتماعي ومعالجة القضايا الاجتماعية التي تواجه المرأة، ثم التمكين السياسي، النسب المتقاربة في المجالات الثلاث تشير إلى وجود خلل في المنظومات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية فيما يخص النساء مما يتطلب جعلها أولويات على طاولة البرلمان التاسع عشر.
- 27% من المستجيبات يرينّ أن زيادة نسبة الكوتا للمرأة من اهم الاولويات التي يجب أن يعمل عليها البرلمان التاسع عشر، يليه وصول المرأة للمراكز القيادية بنسبة 22%، ثم تعديل قانون الانتخاب وبنسبة (18%)، ووصول المرأة إلى المناصب القيادية بنسبة (22%) ثم تلاه العمل على تعديل قانون الأحزاب بنسبة (18%).

- ذكرت المستجيبات العديد من القضايا وبذات مستوى الأهمية فيما يخص أولويات المجال الاقتصادي، والتي يجب على البرلمان التاسع عشر العمل عليها، مما يشير الى عدم إجماع النساء على أولوية واحدة، حيث أن تخفيض الضرائب المرتبطة في المشاريع الصغيرة، وخفض معدلات البطالة بين النساء حصلتا على نفس النسبة 13%، ثم سد الفجوة في الأجور بين الجنسين، وتوفير حضانات في أماكن العمل حصلتا على نفس النسبة 10%.

- أيضا أولت المستجيبات مجموعة من القضايا وبذات مستوى الأهمية فيما يخص أولويات المجال الاجتماعي التي يجب أن يناقشها البرلمان التاسع عشر، حيث كان على رأسها العنف القائم على النوع الاجتماعي (19%)، والحفاظ على حقوق المطلقة، وتعديل قانون منح الجنسية لأبناء الأردنيات (17% لكل منهما)، وتعديل العقوبات الخاصة بجرائم القتل الواقعة ضد النساء والحفاظ على حقوق الأرملة 16% لكل منهما)، والحفاظ على حق المرأة بالميراث (15%).

- ظهر خلل واضح في ثقة المستجيبات في البرلمان التاسع عشر لتحقيق الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي اقترحنها، حيث اجابت 41% بعدم ثقتها، و 23% بأن ثقتها ضعيفة، مما يدل على تعرض النساء لعديد من الخيبات من المجالس البرلمانية السابقة فيما يخص قضايا النساء، وهذا ينسجم أيضا مع اجابتهن حول ثقتهن بأن البرلمانات الأردنية السابقة كانت داعمة لقضايا المرأة الأردنية، حيث أيضا اشارت 44% منهن بعدم ثقتها، و 30% بأن ثقتها ضعيفة.

- لا تتوقع الغالبية العظمى من المستجيبات أن اهتمام النواب النساء بقضايا المرأة أكبر من اهتمام النواب الرجال، حيث (30%) منهن ذلك، بينما اشارت 23% فقط اهتمام النساء النواب بشكل أكبر، وهذا يؤكد ان وصول المرأة الى صناعة القرار لا يعني بالضرورة اهتمامها بقضايا النساء.

- أظهرت النتائج ان النساء لا يمتلكن ثقة كبيرة في قيام مجلس النواب التاسع عشر بتبني الأولويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة، الا أن هناك مواضيع ضمن هذا الاهتمام المتواضع قد تحوز على اهتمامهم بشكل اكبر من غيرها، ففي المجال السياسي، يتوقعن إعادة النظر في التشريعات لضمان تولي المرأة مواقع قيادية في مجالس النقابات المهنية، وفي مجال العمل يتوقعن موضوع توفير حضانات في أماكن العمل، وفي مجال حقوق المرأة يتوقعن الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

- وقد أظهرت الدراسة أن 26% من المستجيبات يعانين من ضعف القدرة في الاتصال مع النواب لاعتبارات وأعراف اجتماعية تحد من اللقاء بأعضاء مجلس النواب بصورة فردية أو من خلال النشاطات، أو الاجتماعات التي يعقدها البرلماني أو البرلمانية مع قواعده الشعبية في الاتصال وتعتبر من التحديات اجتماعية.

- ضعف قدرة المرأة لاعتبارات وأعراف اجتماعية من اللقاء بأعضاء مجلس النواب بصورة فردية أو من خلال النشاطات، أو الاجتماعات التي يعقدها النائب مع قواعده الشعبية هي التحدي الأكبر الذي يقف عائقا في الاتصال بين النساء وممثليهم في مجلس النواب، يلي ذلك بشكل متساوٍ التحديات اللوجستية كالمواصلات والموارد المالية واهتمام النواب بالنساء من النخبة (في عمان) أكثر من النساء في البؤر الفقيرة والمعوزة.

- تفوق دور المجتمع المحلي على دور البرلمان فيما يخص تشجيع اللقاءات بين النواب والمواطنات النساء وخلق حوار يهدف إلى تعزيز حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إلا أنه لا زال يقع بحسب رأي الأغلبية منهن ضمن الدور متوسط الفعالية الى الضعيف نسبيا، أما دور الأمانة العامة فأيدت الأغلبية منهن أن الدور ضعيف (34%) بينما رأت (32%) منهن انه لا يوجد لهم أي دور في هذا الإطار.

- خلق قنوات اتصال وتواصل بين أعضاء مجلس النواب والمواطنات النساء من خلال تشكيل لجان نسوية في المحافظات للتنسيق والمتابعة مع النساء البرلمانيات وزيادة عدد اللقاءات بينهم كان الاقتراح الذي دعمته الأغلبية من المستجيبات فيما يخص تفعيل الاتصال والتواصل بين النساء ومجلس النواب تلاه زيادة عدد اللقاءات.

- تنظيم حملات كسب تأييد على المستوى الوطني هو الاقتراح الذي قدمته أغلبية المستجيبات لتعزيز استجابة البرلمان التاسع عشر لأولويات المرأة وحقوقها وحملات كسب التأييد (47%)، تلاه تنظيم حملات كسب تأييد على المستوى المحلي ضمن الدوائر الانتخابية (38%).

- معظم المستجيبات (57%) أبدينّ اهتماماً بالمشاركة بحملات كسب التأييد لقضايا النساء في البرلمان التاسع عشر (2020).

- موضوع قضية كسب التأييد وتأثيره على وضع المستجيبات الشخصي هو المحفز الأكبر لهن بالمشاركة بحملات كسب التأييد، يليه من هم الأعضاء في الحملة، مما يدل على أن الحملات التي لها أثر في حياة أصحاب المصلحة والقائمين عليها هو المحفز الأكبر على انضمام مجموعات جديدة لها.

.

أهم التوصيات

1. بناء قدرات النساء ورفع الوعي بقضايا المرأة وآليات كسب التأييد لهذه القضايا والإصلاحات المرتبطة بها: إن رفع القدرات يجب أن يستهدف النساء ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسة البرلمان، ولا بد أن يشمل ذلك مجالات القضايا التي تم التطرق إليها في هذه الدراسة والتي ترى النساء فيها أولويات لتحسين وضعها، كما يشمل تعزيز الاتصال والتواصل بين أصحاب المصلحة والوصول إلى حلول مشتركة في هذا الإطار وتعزيز النهج التشاركي في تصميم وتنفيذ حملات كسب التأييد، والقدرة على إكسابهم المهارات التي تمكنهم من مساءلة صناع القرار، ويمكن أن يتم ذلك من خلال تنظيم ورش وتدريبات مختلفة للفئات المختلفة، إضافة إلى الاطلاع على الممارسات الفضلى في الدول الاخرى وتنفيذ مجموعة من التبادلات الثقافية و المعرفية على المستوى المحلي و الدولي .

2. تفعيل المساءلة التي تخدم تحقيق الإصلاحات المطلوبة المتعلقة بقضايا المرأة: وهنا يجب أن نؤكّد على أن المساءلة هي أداة ضرورية وهي عامل رئيسي في تحقيق متابعة حقيقية للإصلاحات المتعلقة بقضايا المرأة وكسب التأييد لهذه الإصلاحات، ويجب ان تكون المساءلة باتجاهين؛

أولاً: مساءلة المجموعات النسوية الناشطة ومؤسسات المجتمع المدني والنساء كمواطنات بشكل عام للبرلمان وما الذي قدمه لخدمة قضايا المرأة سواءً في أدائهم التشريعي أو الرقابي على الحكومة للتأكد من أن الحكومة تقوم بتنفيذ البرامج والاصلاحات التي من شأنها خدمة قضايا المرأة.

ثانياً: مساءلة النواب للسلطة التنفيذية من خلال القيام بدورهم في مساءلة الجهات الحكومية، ولا يمكن تحقيق المساءلة إلا من خلال تكريس الشفافية واستعمال للأدوات التي تتيح المساءلة والوصول إلى المعلومات وتدريب المؤسسات والأفراد على أدوات المساءلة.

3. ادراج مفهوم النوع الاجتماعي ضمن عمل مجلس النواب: لا يمكن أن نصل الى إصلاحات حقيقية في مجال قضايا المرأة بالاقتصار على دعم قضايا محددة للمرأة و كسب التأييد لها، بل يجب ان نوسع العملية ونجعلها أكثر شمولية وتأثير من خلال أخذ احتياجات المرأة والرجل والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن وفيهم من الفئات المجتمعية في عين الاعتبار عند صياغة التشريعات التي يقرها البرلمان وأية سياسات أخرى تصدر عن صناع القرار، ويمكن أن يكون أحد الادوات مثلاً في هذا الاطار هو تفعيل دور النساء النواب في كافة اللجان النيابية وعدم اقتصار دورهم في المجلس على لجنة المرأة مثلاً، إضافة الى بناء قدرات البرلمانيين والبرلمانيات في حساسية النوع الاجتماعي وكيف يمكن مراعاته في الأدوار التي يلعبها.

4. تعزيز التشاركية في تصميم وتنفيذ حملات كسب التأييد المتعلقة بالمرأة: إن النهج التشاركي هو ما يجعل أي خطة أو برنامج أو حملة كسب تأييد تتصف بالشرعية والشمولية والمصداقية، لأن النهج التشاركي يساعدنا على ضمان أن تكون كل الآراء التي تعكس مختلف الاطياف في المجتمع قد تم الاستماع لها، وبالتالي تم أخذ احتياجات مختلف الاطياف في المجتمع في عين الاعتبار، إضافة الى ذلك، يعزز النهج التشاركي من استجابة صانع القرار للاقتراحات أو القضايا التي تطرحها مؤسسات المجتمع المدني أو المجموعات النسوية أو الأفراد، كونها تأتي ليست من فئة معينة وإنما من مختلف الفئات المجتمعية ، وفي هذا الاطار يجب أن يبنى النهج التشاركي بين البرلمان و مؤسسات المجتمع المدني والناشطين والناشطات في مجال تمكين المرأة من خلال وحدة خاصة في البرلمان بحيث تعمل هذه المؤسسات بالتنسيق مع البرلمان لتنظيم العلاقة بين البرلمانيين والبرلمانيات وبين مؤسسات المجتمع المدني وبين الناشطين\الناشطات في مجال حقوق المرأة، ويجب أن ننوّه هنا أن نتائج هذه الدراسة بينت أن أحد الشروط المسبقة لمشاركة المستجيبات بأي حملة كسب تأييد تتعلق بمن يقوم على هذه الحملة وأعضاء هذه الحملة، مما يعني أنهم لن يفكروا في الانضمام لحملة تضم وجهة نظر فئة معينة فقط لتكون هذه الحملة ذات مصداقية، كما كان الشرط الآخر هو ان تكون هذه الحملات مؤثرة في حياتهم، والطريق الأمثل للوصول الى حملات مؤثرة هو النهج التشاركي.

5. تعزيز البحث فيما يتعلق بأولويات النساء الاردنيات وآليات تعزيز الإصلاحات المتعلقة بها: إن البحث بأنواعه الكمّي والنوعي هو من الأدوات المهمة التي تبني عليها الحكومات والبرلمانات وصانعي القرار بشكل عام قراراتهم، كما أنها من الأدوات المهمة التي تبني عليها مؤسسات المجتمع المدني برامجهم وتدخلهم بتحسين الوضع، و لذا نرى أن وجود البحث بشكل مستمر فيما يتعلق بأولويات النساء الأردنيات و مدى تغيّر هذه الاولويات والعوائق التي تحول دون تحقيق هذه الاولويات هو جداً مهم ليكون أساس اتخاذ القرارات عليها وبناء حملات كسب التأييد وبناء الأولويات التي سيعمل عليها البرلمان جنباً إلى جنب مع مؤسسات المجتمع المدني والناشطين/ات بهذا الإطار، و قد يتضمن ذلك مراجعات للبرامج الحالية التي تعنى بدعم قضايا المرأة سواء البرامج الحكومية أو غير الحكومية، وتوثيق لقصص النجاح للحملات وكيف يمكن أن نستخلص دروس مستفادة من هذه القصص في تصميم وإطلاق حملات في المستقبل، اضافة الى توثيق أي دروس مستفادة تتعلق بإشكاليات واجهتها هذه الحملات وأيضاً محاولة انتاج بدائل لتخطّيها في التجارب القادمة.

6. تفعيل الاتصال والتواصل بين النواب والسيدات في مختلف مناطق المملكة على المستويين المحلي والوطني: كما رأينا في الدراسة فان الاتصال والتواصل بين النواب و السيدات يعتريه العديد من الاشكاليات، و لذا من المهم أن نعزز هذا التواصل، وتعتبر اللبنة الأساسية في هذا الاطار هي دراسة جميع التحديات التي تواجه السيدات او النواب في التواصل ومحاولة ايجاد الحلول لها، وزيادة عدد اللقاءات بين المواطنين والمواطنات والنواب من خلال ادوات تناسب مع احتياجاتهم، بحيث تراعى احتياجات السيدات والظروف الاجتماعية والاقتصادية لمشاركتهن ، كما تتضمن أدوات التواصل أيضاً الاتصال الرقمي واستخدام أدوات التواصل الاجتماعي، وإجراء حوارات عبر المنصات الالكترونية بين النساء الناشطات وغير الناشطات لدعم بعضهم في حملات كسب التأييد، كما تطرقت بعض توصيات المشاركات إلى ضرورة تشكيل لجان نسوية في كل محافظة، تعمل على تنسيق اجتماعات دورية بين السيدات والبرلمانيات مثلاً والسيدات في هذه المناطق لتعريف السيدات النواب بهذه الأولويات والإشكاليات وجعلهم مدافعين عن هذه الحقوق تحت قبة البرلمان.

7. التوافق على استراتيجية وطنية شاملة تتعلق بمختلف قضايا المرأة بين البرلمان وأصحاب المصلحة من السيدات ومؤسسات المجتمع المدني والحكومة: حيث يمكن أن تستمر هذه الاستراتيجية خلال فترة عمر البرلمان، إلا أنه من الأهمية الإشارة بأن لا نبدأ من الصفر، إنما نكمّل الجهود الحالية الحكومية وغير الحكومية التي تبذل لتحديد احتياجات المرأة وأولوياتها من البرلمان وبما يقتصر على دوره التشريعي والرقابي، وأن تكون هذه الاستراتيجية محددة وقابلة للقياس والتطبيق ومرتبطة بإطار زمني، وقد يتم استثمار هذه الاستراتيجية في تعزيز المساءلة التي أوردناها في التوصية أعلاه، ومن الجدير بالذكر أن هناك العديد من الأولويات التي طرحتها السيدات في هذه الدراسة والتي يمكن أن تكون أساس لهذه الأولويات وخاصة أنها تعلقت في الدور التشريعي والرقابي للبرلمان، مع الأولويات التي تم تطويرها من خلال الخطط والاستراتيجيات الاخرى الموجودة سواء الحكومية او غير الحكومية ثم يمكن أن يتم توسيع دائرة المشاركة في تطوير استراتيجية على المستوى الوطني.

الباب الثاني: الإطار النظري

عـزز الأردن في السـنوات الأخيرة التزامه الخاص بالمساواة بين الجنسين وتعزيز الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية للنساء ضمن مشروع النهضة الوطني للعام 2019-2020 وخطة التمكين الاقتصادي للمرأة تحت رعاية مشروع تمكين المرأة في المشرق. [1]وقد نصت المادة رقم (6) من الدستور الأردني على أن: "الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق او اللغة او الدين»[2] . وبالرغم من أن هذه المادة لم تحدد نوع الجنس بشكل صريح إلا أن الدستور الأردني وفر بعض الضمانات الدستورية والتشريعية الخاصة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والمدنية والسياسية للنساء الأردنيات، و هذه الحقوق منصوص عليها في الفصل الثاني ضمن المواد 5-23 المعنون ب "حقوق الأردنيين وواجباتهم»[3] المتعلق بالحق في المساواة في التعليم والعمل والحق في تشكيل الجمعيات والأحزاب السياسية والنقابات العمالية[4] ، والحريات الشخصية كحرية الرأي والتعبير وحرية ممارسة الشعائر الدينية والعقائد، وتتوافق هذه المواد مع ما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويتضمن الدستور الأردني مجموعة من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الواردة في المواثيق الدولية الخاصة بالنساء، و تندرج هذه الحقوق تحت ثلاث محاور أساسية وهي :

- **الحقوق الاقتصادية**: حق المنفعة الاقتصادية كحق التملك، وحق التصرف بالأموال والملكيات شراءً ام بيعاً ام رهناً، والحق في التملك واستخدام وإدارة الممتلكات والإشراف عليها، بالإضافة إلى الحرية في الاستثمار والإنتاج. [5]
- **الحقوق الاجتماعية**: حق المنفعة الاجتماعية، كالحق في التعليم، والحق في الميراث وحق الاشتراط في عقود الزواج، وحق النفقة للزوجة على الزوج وحق المرأة في الحصول على الرعاية الصحية المنصوص عليها في قانون الأحوال الشخصية الأردني[6].
- **الحقوق السياسية**: المعني بها المشاركة السياسية للنساء، كحق النساء في تشكيل الجمعيات والأحزاب السياسية وحق الترشح والتصويت في الانتخابات العامة الأردنية[7].

(1) مجموعة البنك الدولي، دراسة عن التمكين الاقتصادي للمرأة في الأردن، 2020/4، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/2MJg1fY

(2) الدستور الأردني

(3) الدستور الأردني وقانون الضمان الاجتماعي

(4) الدستور الاردني

(5) قانون العمل وتعديلاته

(6) قانون الأحوال الشخصية

(7) المرجع السابق

الوضع الراهن

من أجل تعزيز انخراط النساء الأردنيات في الحياة السياسية وزيادة مشاركتهن السياسية على المستوى المحلي والوطني، تبنى الأردن منهجية للإصلاح القانوني والمؤسسي، وتتضمن المنهجية موافقة الأردن على المبادئ الدولية للمساواة بين الجنسين التي تحمي حقوق المرأة والمبينة في كل من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.[8] وعلى الرغم من ذلك فما زال الأردن كباقي الدول المجاورة له، يتقيد ببعض التحفظات كالتي جاءت في بعض مواد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة خاصة التحفظات المتعلقة بتساوي حقوق الأبوين والتنقل، واختيار اسم العائلة والحقوق المتعلقة بالجنسية للأبناء.[9]

وعلى الرغم من تلك التحفظات فقد أبرز الأردن اهتمامه بتوسيع آفاق المساواة بين الجنسين وأثبت ذلك من خلال إجراء بعض الإصلاحات التنظيمية والتشريعية التي من شأنها التعزيز من عملية تمكين المرأة، ومن ضمنها قانون الأحوال الشخصية[10]، بالإضافة إلى تأسيس اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة التي تأسست عام 1991 [11] كسلطة وطنية تهتم بشؤون المرأة، وناشدت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات النسائية إجراء إصلاحات مجتمعية وقانونية من شأنها تمكين النساء وتوسيع حرياتهن المدنية ومكانتهن الشخصية، بالإضافة إلى توسيع فرصهن الاقتصادية ومشاركتهن السياسية، كما تعمل اللجنة الوطنية على تطوير الاستراتيجية الوطنية للنساء التي تتضمن التصورات الحكومية لتعزيز دور المرأة والخطط الوطنية[12]. ومن الجدير بالذكر أن السياسات الثقافية والاجتماعية متشابكة في المجتمع الأردني ولا تتجزأ عن بعضها بل تعكس صورة عن الأعراف والتقاليد المؤثرة على السلوكيات والفرص المتاحة لكلا الجنسين على الصعيدين العام والخاص.

(8) اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، المشاركة السياسية للمرأة في الأردن، 2018، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/2ISKDtI

(9) دراسة نوعية: حول آثار الدين والثقافة والتشريع على المساواة بين الجنسين في العمل - الأردن، 2018/10/16، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3pSIcra

(10) البنك الدولي 2013

(11) اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، المشاركة السياسية للمرأة في الأردن، 2018، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/2ISKDtI

(12) مجموعة البنك الدولي، دراسة عن التمكين الاقتصادي للمرأة في الأردن، 2020/4، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/2MJg1fY

وحتى اليوم لم يتمكن الأردن من تعديل أية قوانين خاصة بتحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين والامتثال الكامل للاتفاقات الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، الا انه جرت بعض التعديلات الخاصة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للأردنيات[13]، والتي كانت نتيجة تسليط الضوء من قبل البرلمانيات الأردنيات الداعمات للمساواة بين الجنسين، فعلى سبيل المثال قدمت السيدات النواب اقتراح بعض التعديلات على قانون العمل وقانون الأحوال الشخصية لمنع التمييز بين الجنسين في الأردن[14]، حيث أثمرت جهودهن في العام 2016 بإلغاء المادة 308 من قانون العقوبات المعروفة (قانون الزواج من المغتصب) الذي شكل نقلة نوعية للأردن فيما يخص حقوق المرأة.

أولا: التمثيل السياسي والعام للنساء الأردنيات

تعود المشاركة السياسية للنساء إلى خمسينات القرن الماضي، إلا أنها تعرضت إلى تراجع ملموس بين الأعوام 1957-1992، وخلال تلك الفترة وتحديداً في العام 1974، تم منح النساء الحق في التصويت والترشح للمجلس النيابي، إلا أن المشاركة السياسية للنساء ظهرت منذ عام 1978.[15] ومنذ ذلك الحين أصبح هناك تطورا ملحوظا لتمثيل النساء في الهيئات المنتخبة كصانعات لقرار[16] على المستوى المحلي والوطني.

كفل الدستور الأردني للنساء الحق بالحصول على التمثيل في المجلس النيابي ومجالس البلديات من خلال نظام الكوتا الذي تم استحداثه خلال قانون الانتخابات المؤقت للعام 2003 وقانون البلديات عام 2007 وقانون الأحزاب السياسية رقم 39 عام 2015 [17]، وتم زيادة مقاعد الكوتا في العام 2013 ليصبح 15 مقعدا خلال الانتخابات النيابية للمجلس السابع عشر[18] ، بالإضافة إلى المقاعد التي حصلن السيدات عليها بالتنافس، وزاد قانون البلديات للعام 2011 مقاعد الكوتا النسائية من 20% الى 25%

(13) اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، المشاركة السياسية للمرأة في الأردن، 2018، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/2ISKDtI

(14) المرجع السابق

(15) مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية بين الواقع والتحديات، 2020، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3j6qDl6

(16) اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، المشاركة السياسية للمرأة في الأردن، 2018، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/2ISKDtI

(17) دراسة ميدانية حول توجهات المواطنين الأردنيين نحو حقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في محافظات (الكرك والطفيلة ومعان)، 2016، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/36vNFN6

(18) الأمم المتحدة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التقرير الدوري السادس المقرر تقديمه من الدول الأطراف في عام 2016، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3redFVk

مما حقق نجاحا سريعا و كانت النتيجة فوز 35.9% من النساء في انتخابات عام 2013 [19]. إضافة إلى ذلك، نص قانون الأحزاب السياسية في عام 2012 على أن لا تقل نسبة النساء كأعضاء مؤسسين للحزب عن 10% إلا أنه في الوقت الحالي هنالك ثلاث نساء فقط يترأسن أحزاب سياسية أردنية مقابل 49 حزبا سياسيا يترأسهم رجال.[20]

وأدى إقرار نظام الحصص «الكوتا النسائية»[21] إلى تحسين أوضاع النساء في المناطق القروية وإتاحة الفرصة امامهن لتمثيل أنفسهن في المجالس المحلية والبرلمانية للمرة الأولى[22]، كما أن الكوتا النسائية أعطت المرأة الفرصة للمشاركة في لحياة السياسية من أجل وصول النساء الأردنيات للتمكين السياسي، وإثبات جدارتهن من خلال الفوز بالانتخابات خارج نطاق نظام الكوتا[23]. وبالرغم من وجود نظام الكوتا على المستوى المحلي والوطني إلا أن المشاركة السياسية للنساء مازالت ضئيلة فهن لا يمثلن سوى سدس مقاعد البرلمان الأردني[24].

ولم ينحصر تمثيل النساء في البرلمان فقط بل تضمن تمثيلهن في اللجان والمجالس فعلى سبيل المثال خمس نساء شاركن في لجنة الحوار الوطني التي عملت على تعديل قانون الانتخاب وقانون الأحزاب السياسية كما شاركت امرأة واحدة في نظام النزاهة الوطني[25] كذلك تمكنت النساء في الأردن من استلام مناصب إدارية عليا في القطاع الحكومي مثل وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، وزارة السياحة بالإضافة إلى البلديات، وخلال العام 2013 كان هناك أربع نساء يترأسن وزارات [26]، ولكن لم تشهد وزارة الخارجية وشؤون المغتربين أو وزارة الداخلية أو وزارة المالية رئاسة امرأة بل انحصر ترأس هذه الوزارات في الرجال[27].

(19) المرجع السابق

(20) دراسة ميدانية حول توجهات المواطنين الأردنيين نحو حقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في محافظات (الكرك والطفيلة ومعان)، 2016، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/36vNFN6

(21) مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية بين الواقع والتحديات، 2020، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3j6qDl6

(22) المرجع السابق

(23) المرجع السابق

(24) دراسة ميدانية حول توجهات المواطنين الأردنيين نحو حقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في محافظات (الكرك والطفيلة ومعان)، 2016، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/36vNFN6

(25) مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية بين الواقع والتحديات، 2020، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3j6qDl6

(26) المرجع السابق

(27) المرجع السابق

بدأت مشاركة النساء في الأردن في القضاء عام 1996 ء حيث تم تعيين أول امرأة في مجلس القضاء الأردني لتكون أول قاضي سيدة في الأردن[28] ومنذ ذلك الحين زادت نسبة مشاركة النساء في المجلس القضائي حيث ارتفعت من نسبة 6% عام 2009 إلى ما يقارب 22% في العام 2018 ومن المتوقع أن تصل نسبة هذه الزيادة إلى 25% [29]، واستطاعت النساء اشغال مناصب عليا في القضاء إما كقضاة في محاكم التمييز أو كأعضاء في المجلس القضائي أو كأعضاء في محكمة الاستئناف[30]. ويمكن القول إن نسبة مشاركة النساء ضمن أركان القضاء أعلى من القطاعات الأخرى بحيث تشكل النساء نسبة 57% من الإداريين في القضاء [31] ، وبالرغم من ذلك تبقى هناك بعض المناصب غير متاحة للنساء مثل عضوية المحكمة الدستورية والمحكمة الشريعة والمحكمة الكنسية نظراً للضوابط الثقافية والتقليدية [32]. وعلى صعيد آخر لا يضم مجلس نقابة المحامين نساء منتخبات، على الرغم من أن 34% من أعضاء النقابات المهنية إناث.[33] واتباعا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 وقع كل من معهد القضاء الأردني وهيئة الأمم المتحدة للمرأة مذكرة تفاهم لتعزيز مراعاة مفهوم (النوع الاجتماعي) التعميم الذكوري والنسائي ضمن أركان القضاء[34] وتعد هذه الخطوة مهمة نحو تقوية التعاون الذي من شأنه تمكين القضاة السيدات وتطوير منهج يخدم الجنسين ويقوي قدرات القضاة وأفراد المحكمة بما يتعلق بالعنف القائم على أسس النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى تحسين مهارات القضاة الذكور والإناث [35].

التحديات التي تواجهها النساء الأردنيات في التمثيل السياسي والعام

هنالك العديد من التحديات التي تعيق مشاركة المرأة في الحياة العامة في الأردن منها:

- الضوابط والقيود الاجتماعية الموجودة بسبب البنية التقليدية المكونة من مجموعة الأعراف والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع الأردني، إذ لا يزال المجتمع الأردني ذو طابع ذكوري حيث ينحصر دور النساء بشكل أساسي في أمور الأسرة والمنزل، ولا يشجع على المشاركة السياسية للنساء[36].

(28) نظرة عامة على قضايا القيادة النسائية في الأردن، مجلة السياسة والقانون، 2011، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/36zy67j

(29) اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، مراجعة وطنية شاملة للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 25 عامًا، 2019/4، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/2YDlNm0

(30) المرجع السابق

(31) اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، المشاركة السياسية للمرأة في الأردن، 2018، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/2ISKDtI

(32) اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، مراجعة وطنية شاملة للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 25 عامًا، 2019/4، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/2YDlNm0

(33) المرجع السابق

(34) جوردان تايمز، تقرير بعنوان: القضاء القوي هو مفتاح العدالة للنساء والفتيات المستضعفات - ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2019، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3ttMCr0

(35) المرجع السابق

(36) اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، المشاركة السياسية للمرأة في الأردن، 2018، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/2ISKDtI

- افتقار النساء للموارد المالية والتعليم مما يضعف من فرص منافستهن لنظرائهن من الرجال وعدم مقدرة النساء على تحمل تكاليف الحملة الانتخابية والتي تمنعهن من منافسة نظرائهم من الرجال[37] وبالرغم من تحديد سقف الإنفاق على هذه الحملات إلا أن الرجال المترشحون تجاوزوا هذا السقف مقارنة مع ما تنفقه المترشحات [38].
- أعمال الرعاية غير المدفوع الأجر الذي تؤديها النساء قد يشكل عائقا على قدرة المرأة على التحضير للمشاركة السياسية وخصوصا بسبب افتقارهن للدعم من أفراد عائلاتهن أو أزواجهن حيث أنهم لا يدعمون هكذا خطوة وبالتالي تقع مشاركة النساء السياسية تحت رحمة أفراد أسرتها الذكور أو أسرتها الممتدة أما الرجال فلا يحتاجون اذن للمشاركة في الانتخابات.
- تدني المستوى التعليمي لدى فئة كبيرة من النساء.
- تمثل النساء المنتخبات أو اللواتي تم تعينهن من خلال الكوتا النسائية أقلية في المجالس التشريعية والتنفيذية المحلية والوطنية وخاصة في المناصب القيادية[39] فبالرغم من سعي الحكومة لإدماج النساء من خلال نظام القائمة النسبية المفتوحة لإشراك النساء في الأحزاب السياسية إلا أن عدد النساء يكون في بعض الأحيان محصورا في امرأة واحدة[40] .
- ضعف الأحزاب السياسية الأردنية وتدني مستوى تمثيل النساء داخل الأحزاب وخصوصاً في المواقع المتقدمة في الحزب.
- يشكل النظام العشائري السائد في المجتمع الأردني أحد أهم المحددات التي تعيق المشاركة السياسية للنساء، ويمتد تأثيره على السياسيين في الأحزاب السياسية.
- أوضحت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن العلاقات الشخصية (الواسطة والمحسوبية) تشكل تحدي مستمر للنساء في عملية مشاركتهن السياسية[41] والحصول على أدوار قيادية في المجال السياسي، ووضح أيضا التقرير الذي نشره (مركز الحياة راصد) عن أداء البرلمان الثامن عشر أنه لم تترشح أية امرأة لمنصب رئيس مجلس النواب كنتيجة لغياب التحالفات القوية الداعمة للمشاركة النسائية في البرلمان فاقتصر دور المرأة في مجلس النواب على العمل كمساعد لرئيس مجلس النواب ونوابه.[42]

(37) المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب، تقرير عن واقع المشاركة السياسية للمرأة في الأردن، 2019، متاح عبر الرابط: http://bit.ly/39DgXv8

(38) اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، المشاركة السياسية للمرأة في الأردن، 2018، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/2ISKDtI

(39) المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب، تقرير عن واقع المشاركة السياسية للمرأة في الأردن، 2019، متاح عبر الرابط: http://bit.ly/39DgXv8

(40) اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، المشاركة السياسية للمرأة في الأردن، 2018، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/2ISKDtI

(41) اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، المشاركة السياسية للمرأة في الأردن، 2018، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/2ISKDtI

(42) مركز الحياة-راصد، تقرير حول أداء البرلمان الثامن عشر خلال أربع سنوات، 2020، متاح عبر الرابط: http://bit.ly/3ja03aB

هذه التحديات تظهر بشكل أكبر في المناطق القروية[43] إذ تشكل وسائل النقل تحديا كبيرا تواجهه المترشحات، فمثلا اشتكت مترشحة لبرلمان عام 2013 من مشكلة صعوبة الوصول إلى الناخبين المحتملين من دون سيارة وعدم كفاءة زيارة المنازل جميعها مشيا على الأقدام [44] أصيبت في النهاية بالتهاب رئوي نتيجة الحملات التي استمرت لساعات طويلة وفي الطقس السيئ.، وفي نفس السياق أوضحت إحدى المترشحات الفائزات في الانتخابات صعوبة في عملية التوافق بين أمور العائلة والعمل بالأخص لعدم توافر وسائل نقل ملائمة[45] . كما أن النساء يفتقرن إلى التكتيكات اللازمة لإدارة الحملات الانتخابية وبالأخص حملات كسب التأييد والدعم المادي، فعلى سبيل المثال في الأقاليم المحافظة في الأردن تمنع النساء من زيارة المنازل لدعم حملاتهن لأسباب متعلقة بمنعهن من الاختلاط بالرجال حيث أنه لا يمكنهن عمل حفل عشاء من أجل جمع التبرعات أو حتى إجراء اتصالات كما يقوم به المترشحين الرجال لبناء قاعدة من الناخبين سواء عبر الهاتف او وسائل التواصل الاجتماعي أو حتى المشاركة في أية فعاليات[46]. واعتمادا على ما رصدتهُ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإن قرار المرأة للترشح أو حتى بالإدلاء بصوتها أمر محدد من قبل الزوج، وفي بعض الأحيان تمتنع المرأة عن الترشح للمحافظة على عادات وتقاليد عائلتها فيكون الخيار بين الطموحات السياسية أو العائلة مما يعني أن قدرة النساء وتحفيزهن على المشاركة السياسية تبقى محدودة في ظل هذه التحديات المختلفة.

الأولويات السياسية

يعد مستوى الدعم المتوفر من الأحزاب السياسية للنساء أو للتوعية العامة بخصوص الأحزاب السياسية وبرامجها متدنياً، وذلك لأن الأحزاب السياسية في الأردن ما زالت في طريق التطور، مما يؤكد على الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات خاصة بتطوير قانون الانتخاب وقانون الأحزاب السياسية لتشجيع الأحزاب على إشراك النساء في قيادة الأحزاب وفي القوائم الانتخابية، ويمكن اتخاذ بعض الإجراءات اللاتي يمكن من شأنها تعزيز مشاركة النساء في الحياة السياسية[47]:

- إلغاء أو خفض رسوم التسجيل والتأمين للمترشحات للتقليل من العوائق المالية، وتشجيع الأحزاب على ضم عدد أكبر من النساء[48].

(43) اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، المشاركة السياسية للمرأة في الأردن، 2018، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/2ISKDtI

(44) المرجع السابق

(45) المرجع السابق

(46) المرجع السابق

(47) المرجع السابق

(48) المرجع السابق

- تدريب النساء على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي المبتكرة ومنصات التمويل عبر الإنترنت كوسيلة غير مكلفة ماديا ويمكن الاستفادة من الوسائل التي تعتمد على التمويل الجماعي لوضع النساء بنفس مستوى نظرائهن الذكور [49].
- عمل جلسات حوارية بين الرجال والنساء للتشاور وتجاوز مفاهيم التمييز بين الجنسين والمواضيع التي تعنى بالتحرش والتمييز ضد المرأة وقضايا النوع الاجتماعي، ضمن إطار يسمح بحل هذه المشكلات.[50]
- وفيما يخص الأحزاب السياسية، يمكن اتخاذ بعض الإجراءات مثل اشتراط تمويل الأحزاب بتنفيذ وتمويل برامج تدريبية وتنموية للمرشحات أو من خلال إلزامهن بتبني كوتا نسائية أو حتى بإلزامهم على إشراك نسبة محددة من النساء في القوائم الانتخابية وليس فقط النساء الأعضاء[51] .
- وكما نسبت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ضرورة تبني منهج المساواة بين الجنسين في التوظيفات الحكومية في المناصب العليا للمترشحات اللواتي لم يفزن كوسيلة لإثبات التزام الحكومة بزيادة إشراك النساء في الحياة العامة وتشجيع المساواة كأولوية في اتخاذ القرارات السياسية (مثال: المادة 36 من الدستور الأردني المتعلقة بتعيين مجلس الأعيان).
- يمكن الاستفادة من التغطية الإعلامية للانتخابات وجعل رؤية المرأة بأدوار سياسية كشيء طبيعي والاعتياد عليه وتشجيع الرجال والنساء على حد سواء النظر إلى النساء من منظور مختلف وا على أنها مواطن من الدرجة الثانية أو تحتاج إلى حماية.
- تطوير المناهج التعليمية في المدارس والجامعات التي تقوم على تعزيز فكرة أن المرأة هي ربة منزل وليست قائدة مثلها مثل كالرجل.
- تعزيز الاستقلال المالي الذاتي للنساء من خلال تحسين مشاركتهن الاقتصادية، مما يؤدي الى خلق بيئة مشجعة لمشاركتهن في الحياة العامة دون الحاجة للاعتماد على الأفراد الذكور في عائلاتهن.

(49) المرجع السابق

(50) المرجع السابق

(51) المرجع السابق

ثانيا: الوضع الاقتصادي للنساء الأردنيات

يتجه الأردن باستمرار نحو إيجاد نظام تعليمي قائم على المساواة بين الرجال والنساء وتتفوق فيه النساء على الرجال[52]. وفقاً للبيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية تبين أنه في العام 2017 بلغت نسبة المتعلمات اللاتي تبلغ أعمارهن 15 سنة فما فوق 93%، كما شهد العام 2016 زيادة في تسجيل النساء في الجامعات بنسبة أعلى من الرجال[53]. وبالرغم من التحصيل العلمي ذو المستوى العالي عند النساء الاردنيات إلا أن ذلك لم ينعكس على مشاركتهن في سوق العمل حيث أن نسبة مشاركتهن الاقتصادية تعد من أكثر النسب تدنياً على المستوى الإقليمي [54]، حيث وصلت نسبة البطالة في العام 2018 لدى النساء 26.9% [55] كما احتل الأردن في العام 2018 المرتبة 138 من بين 149 بلدا حسب مخرجات تقرير الفجوة بين الجنسين للعام 2018 [56]. أما فيما يخص مشاركتهن الاقتصادية فقد احتل الأردن المركز 144 بنسبة لا تتجاوز 14.9% من النساء مقارنة مع نسبة 67.1% للرجال، وأشار التقرير الى أن نسبة الفجوة بين الجنسين في سوق العمل وصلت إلى 22% ونسبة الفجوة في الأجور وصلت الى 63% [57].

وقد أعطى الأردن التشريع الكامل لمصطلح المساواة في الأجور مع التساوي في قيمة العمل بما يتوافق مع اتفاقية المساواة في الأجور التي اعتمدتها منظمة العمل الدولية[58] ، حيث حصل الأردن على المستوى الإقليمي على دور متقدم لسد فجوات الأجور بين الجنسين من خلال عضويته في التحالف الدولي من أجل المساواة في الأجور والذي حرص على إشراك الجنسين في عضويته منذ تأسيسه[59]، ومن ضمن الإنجازات بهذا الخصوص، ما قامت به وزارة العمل الأردنية بتطوير برنامج تنفيذي عام 2018 يهدف لزيادة مشاركة النساء في سوق العمل[60]، وقد أكدت وزارة العمل على وجود الإرادة السياسية لتحسين

(52) المجلس الألماني للعلاقات الخارجية، تقرير عن التحديات الاجتماعية والاقتصادية وتأثير الديناميكيات الإقليمية على الأردن، 2020/1، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3tcw7zg

(53) دائرة الاحصاءات العامة، تقرير المرأة الأردنية في صورة إحصائية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، 2017/3/7، متاح عبر الرابط: http://bit.ly/2YEr1xP

(54) المجلس الألماني للعلاقات الخارجية، تقرير عن التحديات الاجتماعية والاقتصادية وتأثير الديناميكيات الإقليمية على الأردن، 2020/1، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3tcw7zg

(55) دائرة الإحصاء, 2018

(56) المنتدى الاقتصادي العالمي, 2018

(57) دراسة كمية: الإساءة الاقتصادية للمرأة في عمان - الأردن، متاح عبر الرابط: http://bit.ly/3cwNghe

(58) تغيير القوانين وكسر العوائق أمام التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر والأردن والمغرب وتونس، 2020، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3cyKtUU

(59) المرجع السابق

(60) جوردان تايمز، تقرير بعنوان: الحكومة تطور برنامجاً لزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، 2018/3، متاح عبر الرابط: http://bit.ly/3aok6y8

مشاركة النساء كوسيلة لمكافحة الفقر وتعزيز النمو من خلال تبنى تدابير تحث النساء على الانخراط في سوق العمل كإنشاء الحضانات في أماكن العمل في القطاع العام والخاص [61] .

ومع ذلك فأن تأثير تلك التدابير محدود في تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل، لذا يجب إيجاد وسائل أخرى تأخذ بالاعتبار معالجة الأفكار النمطية المتعلقة بالنساء، بالإضافة إلى التحيز القائم على الجنس خصوصا في المناطق الريفية والتي تشهد نسبة أعلى من الضوابط التقليدية المتحكمة بأدوار كلا الجنسين[62]، والتي تشجع المرأة على الاعتماد على الزوج في تحصيل دخل الاسرة[63]، وتُعزز هذه الحواجز العوائق الثقافية والاجتماعية بوجود أوجه قصور في التدابير والتشريعات الحكومية المؤثرة على زيادة مقياس ونوع الوظائف المتوفرة للنساء [64].

التحديات الاقتصادية التي تواجهها النساء الأردنيات

تواجه النساء الأردنيات العديد من المشكلات التي من شأنها أن تشكل تحديات اقتصادية. بينت دراسة نشرها البنك الدولي أن 38% من الرجال لا يمانعون بأن تعمل النساء في بيئة مختلطة، و26% من الرجال لا يمانعون بعودة النساء من أماكن العمل بعد الساعة الخامسة مساءً[65]، يمكن أن تحد هذه القيود من فرص العمل للنساء والتي من شأنها إعاقة طريق التمكين الاقتصادي للنساء الأردنيات وفرصهن بالتنافس مع أقرانهن الرجال الذين لا يتعين عليهم التعامل مع هذه القيود.

علاوة على ذلك فإن النساء المتعلمات قد يتم استبعادهم من سوق العمل بسبب الضغوط الاجتماعية والثقافية والعائلية والنساء ذوات تحصيل علمي أدنى فتحد أسرهن من مدى قدرتهن على العمل[66]، وتعزى مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي المحدودة والمشروطة إلى الفجوة الواسعة بين الحقوق الدستورية للنساء والضوابط الاجتماعية المقبولة حيث أن التوقعات التقليدية والقيود الثقافية تستمر في الحد من تقدم المرأة [67]ويضاف إلى ما سبق عدم توفر الحضانات ميسورة التكلفة والالتزامات العائلية

(61) المرجع السابق

(62) مركز جورج بوش الرئاسي، تقرير عن المشاركة الاقتصادية للمرأة في الأردن، 2019/8، متاح عبر الرابط: http://bit.ly/2YBvgKp

(63) المرجع السابق

(64) المرجع السابق

(65) البنك الدولي 2018

(66) دائرة الاحصاء

(67) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تقرير عن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، 2021/4، متاح عبر الرابط: http://bit.ly/3czhsrV

وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر. وبلا شك، فإن عدم القدرة على الحصول على وظائف مدفوعة الأجر أو الاستقلال المالي يؤدي إلى جعل الفقر مرتبطا بالإناث، وذلك لان النساء معتمدات مالياً على أزواجهن حتى ولو كن معنفات فهن لا يملكن أي موارد لإعالة أنفسهن.

وتحد بعض العوائق القانونية من المشاركة الاقتصادية العادلة للنساء ، على سبيل المثال المادة (69) لعام 1966 من قانون العمل والتي تمنع عمل النساء بين الساعة السابعة مساءً والساعة السادسة صباحاً إلا في حال أقرت وزارة العمل غير ذلك[68]، علاوة على ذلك فإن قانون العمل يتيح للأمهات الحصول على إجازة أمومة لمدة عام غير مدفوعة الأجر حيث في بعض الأحيان يمكن لهذه القوانين التي وضعت لحماية المرأة واهتماماتها أن تنقلب ضدها مما يشجع على التمييز ضد السيدات العاملات أو الحوامل بما فيهم الأمهات كالمادة (27) من قانون العمل الذي يمنع طرد الحوامل بالشهر السادس فما بعد بالإضافة إلى الأمهات العاملات خلال إجازة الأمومة[69]، و كل هذه القوانين من شأنها أن تثني أصحاب العمل على تجنب توظيف النساء و بالتالي هن ملزمات باتخاذ أدوار محصورة في قطاعات معينة تلائم الضغوطات الاجتماعية كقطاع التعليم، وقطاع الخدمات الاجتماعية والقطاع الصحي [70]، حيث تشكل نسبة النساء العاملات في القطاع الصحي 51% ونسبة النساء العاملات في قطاع التعليم 58% [71] .

وتبين الدراسات أنه خلال إجراءات التوظيف، تتردد الشركات في توظيف النساء ذوات التحصيل العلمي العالي بينما تسعى لتوظيف النساء ذات خبرة في مجالهن [72]، مما يؤشر لوجود فجوة بين درجة التعليم لدى النساء وبين الخبرات التي تحتاجها الشركات، وكذلك تُظهر الدراسات عدم قدرة النساء المتعلمات في الحصول على وظائف رسمية، بحيث توضح الأرقام الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة أن من بين النساء العاطلات عن العمل أن نسبة قليلة من هن نساء ذوات تحصيل علمي أقل من درجة الثانوية العامة(5.3%) و 2.6%حاصلات على درجة الثانوية العامة ، فيما بلغت نسبة النساء العاطلات عن العمل والحاصلات على درجة البكالوريوس فما أعلى 78.8%.[73]

(68) دراسة نوعية: حول آثار الدين والثقافة والتشريع على المساواة بين الجنسين في العمل - الأردن، 2018/10/16، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3pSIcra

(69) المرجع السابق

(70) مؤسسة التدريب الأوروبية، تقرير عن زيادة مشاركة المرأة في العمل من خلال التعليم والتدريب المهنيين في الأردن، 2016، صفحة 33، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/39FpvBV

(71) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، كوفيد19- والتمكين الاقتصادي للمرأة: توصيات سياسية لتعزيز الإصلاح الأردني، 2020 متاح عبر الرابط: http://bit.ly/3anlXU4

(72) دائرة الإحصاء، متاح عبر الرابط: http://bit.ly/3cwzXgT

(73) المرجع السابق

هناك العديد من القضايا المتداخلة التي تشكل أساس التحديات الاقتصادية التي تواجهها المرأة الأردنية، فالفرص تعتبر محدودة في سوق العمل نتيجة للفجوة بين المهارات المطلوبة في سوق العمل والمهارات التي تملكها النساء بالإضافة إلى أن القيود الثقافية والاجتماعية والعائلية تزيد من حصر النساء في العمل بالوظائف غير المأجورة مع الأخذ بعين الاعتبار الممارسات التي تتسم بالتمييز التي تمارسها الشركات المتمثلة بعدم توظيف النساء نتيجة لقانون العمل وضعف سيادة القانون الذي بدوره لا يحمي النساء من التعرض إلى التمييز في مكان العمل، ما زالت النظرة العامة لقدرات النساء تتمثل بأن المرأة ضعيفة، وتستمر السياسات المجتمعية والحكومية بتعزيز مفهوم اعتماد النساء على الرجال من خلال النظام الأبوي[74]. ويجب التنويه بأنه لا يمكن دراسة مفهوم تمكين المرأة في مجتمع ذكوري كالمجتمع الأردني دون أخذ تعقيدات العوامل الإقليمية والتشريعية والسياسية والمؤسسية والثقافية والتقليدية والمجتمعية والدينية بعين الاعتبار. حيث لا تزال المرأة الأردنية تتحمل شتى المسؤوليات سواء داخل أو خارج نطاق العائلة بالإضافة إلى عدم توفير البنية الأساسية لهن من مواصلات أو حضانات قليلة التكلفة لتسهل عليهن المشاركة على قدم المساواة في سوق العمل.

الأولويات الاقتصادية للنساء الأردنيات:

تضمنت الإصلاحات التي اتخذتها الحكومة الأردنية منذ سنة 2017 الإصلاحات ذات العلاقة بترتيبات العمل المرن، مثل توفير الحضانات من قبل أصحاب العمل وإزالة الحواجز التي تمنع النساء من العمل في قطاعات معينة وساعات معينة[75]، مما يشجع المرأة على الانخراط في قطاع الخدمة المدنية إلا أن القانون لم يتيح لهن حتى الآن الحصول على مناصب قيادية.

تشجع رؤية الأردن 2025 دخول المرأة لسوق العمل وتهدف إلى زيادة نسبة اشراكهن من 15% في العام 2014 لتصل 27% بحلول العام 2025 [76]،كما تسعى رؤية الأردن 2025 إلى توفير الفرص لتمكين المرأة من خلال تقلد المناصب القيادية وتوفير المنافسة وتعزيز نسبة مساهمة النساء في سوق العمل من خلال تقديم برامج تدريبية في قطاعات مختلفة وسد الفجوة بين الجنسين[77]، لكن حتى الآن لم تحقق هذه

(74) مؤسسة التدريب الأوروبية، تقرير عن زيادة مشاركة المرأة في العمل من خلال التعليم والتدريب المهنيين في الأردن، 2016، صفحة 36، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/39FpvBV

(75) مجموعة البنك الدولي، دراسة عن التمكين الاقتصادي للمرأة في الأردن، 2020/4، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/2MJg1fY

(76) رئاسة وزراء الأردن، وثيقة الأردن 2025: رؤية واستراتيجية وطنية، 2015، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3tiQPh1

(77) اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، مراجعة وطنية شاملة للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 25 عامًا، 2019/4، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/2YDlNm0

الرؤية مسعاها نظرا لضعف القانون بتطبيق هذه التغيرات بشكل فعلي مما يشير إلى أن التطبيق الفعال للتغيرات الملحة في السياسات من شأنها تحقيق تغيير اقتصادي للنساء في الأردن على المدى البعيد.

وقد تم تحديد الأولويات على مستوى السياسات التي تعنى بتحسين الوضع الاقتصادي للنساء في الأردن وتتضمن:

- إعادة التوزيع العادل للوظائف المنسوبة للنساء للحد من تأثيرها على فرص الوظائف مدفوعة الأجر للمرأة.
- تحديد خيارات مبتكرة للسياسات الاقتصادية كالاستثمار في اقتصاد القطاعات المنسوبة للنساء التي من شأنها تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة والاقتصاد الوطني ككل بتوفير فرص عمل للجميع[78].
- دعم مشاركة المرأة في القطاعات المخصصة تقليدياً للرجال كقطاع إدارة النفايات الصلبة.
- التنويع في حصة النساء في المشاركة الاقتصادية وتقليل المخاطر المرتبطة بقطاعات معينة.
- تطوير منهجية آمنة وسرية وفعالة لتقديم الشكاوى وتلقي الدعم القانوني في تقديم الشكاوى على مخالفات القطاع الخاص المتعلقة بالتمييز بين الرجال والنساء[79].

تم تحديد هذه الأولويات للنساء من قبل هيئة الأمم المتحدة في مقرها الرئيسي وفي مقرها في الأردن بالإضافة إلى منظمة العمل الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والبنك الدولي[80].

وبالاعتماد على الدراسات يمكن الإشارة إلى بعض القيود التي تمنع النساء من الانخراط في سوق العمل:

- الافتقار إلى رأس المال بأنواعه من رأس مال (البشري والمادي والمالي).
- التمييز القانوني والمجتمعي وانعدام توافر الحضانات بتكاليف معقولة.
- عدم توافر وسائل نقل آمنة.

(78) المرجع السابق

(79) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، كوفيد19- والتمكين الاقتصادي للمرأة: توصيات سياسية لتعزيز الإصلاح الأردني، 2020 متاح عبر الرابط: http://bit.ly/3anlXU4

(80) المرجع السابق

وأوضحت دراسة استقصائية أجرتها مجموعة البنك الدولي بعنوان (مشاركة المرأة الاقتصادية في العراق والأردن ولبنان) أن في الأردن بينت نتائج الدراسة أن 81% من النساء يعتقدن أن زيادة مشاركتهن الاقتصادية تتناسب طرديا مع زيادة توفير وتحسين وسائل النقل، بينما بينت الدراسة أنه 47% من النساء يرفضن العمل لعدم توفر المعايير الأمنية اللازمة في وسائل النقل، وهناك عدد من النساء يتخذن قرار بالعمل بالرغم من الضوابط المجتمعية الموجودة إلا أنهن أكثر عرضة للعنف المنزلي والعاطفي والجنسي كوسيلة لفرض السيطرة على الزوجة [81]، أن معالجة هذه القضايا وإعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين من الممكن أن يمكّن الأردن أكثر في طريقه للوصول للتمكين الاقتصادي الحقيقي للمرأة وتعزيز مشاركتها الاقتصادية.

ثالثاً: الوضع الاجتماعي للنساء الأردنيات

تنص القوانين الأردنية على المساواة بين المواطنين كافة حيث أنه لا يوجد فرق واضح بين الجنسين، فبحسب المادة 6 من الدستور الأردني: "الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وأن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين»[82]. ولكن على أرض الواقع يوجد تمييز واضح بين الحقوق الاجتماعية للذكر وللأنثى فعلى سبيل المثال المادة 4 من قانون الجنسية الأردنية رقم 6 ينص على «يحق لكل عربي يقيم عادة في المملكة الأردنية الهاشمية مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة متتالية أن يحصل على الجنسية الأردنية»[83] إلا أنه لا يحق للمرأة الأردنية منح الجنسية الأردنية لزوجها أو أبناءها[84].

في عام 2012 حثت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الأردن على تأمين المساواة بين الرجال والنساء فيما يتعلق بالحصول على الجنسية أو تغيير الجنسية أو الاحتفاظ بها، بالإضافة إلى تمكين المرأة بتجنيس أبنائها وزوجها إذا كانوا من جنسية أخرى[85]، وقد حاولت الحكومة الأردنية توفير بعض التنازلات في هذا الجانب نتيجة للضغط الكبير من قبل المنظمات التي تعنى بحقوق الإنسان وحقوق المرأة من خلال توفير حقوق خاصة بالتوظيف والصحة والتعليم والاستثمار لأبناء النساء المتزوجات من أجانب[86].

(81) مجموعة البنك الدولي، مشاركة المرأة الاقتصادية في العراق والأردن ولبنان، 2020، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3riT6HS

(82) الدستور الأردني

(83) دراسة ميدانية حول توجهات المواطنين الأردنيين نحو حقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في محافظات (الكرك والطفيلة ومعان)، 2016، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/36vNFN6

(84) وثيقة «هيومن رايتس ووتش» المقدمة إلى لجنة «سيداو» حول التقرير الدوري للأردن، الدورة 66، 2017، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/2Yzo1mg

(85) الأمم المتحدة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التقرير الدوري السادس المقرر تقديمه من الدول الأطراف في عام 2016، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3redFVk

(86) دراسة ميدانية حول توجهات المواطنين الأردنيين نحو حقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في محافظات (الكرك والطفيلة ومعان)، 2016، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/36vNFN6

أما فيما يخص العنف فإن القانون الأردني يجرم بعض أشكال العنف المرتكب ضد المرأة كما هو وارد في الباب السابع من قانون العقوبات المتضمن الاغتصاب والتحرش الجنسي إلا أن هذا القانون لا يشمل الاغتصاب الزوجي كأحد أنواع العنف على المرأة[87]. وقد تبنت الأردن عام 2008 قانون الحماية من العنف الأسري وتم العمل على تعديله عام 2017 إلا أنه لم يذكر العنف القائم على النوع الاجتماعي ولكنه يوفر قدر مناسب من الحماية للضحية بحيث يمكن الحصول على أمر تقييدي (منع الاقتراب) من الشخص المعتدي بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للحماية[88]، وبالرغم من النواقص في هذا القانون إلا أنه يجرم أشكال أخرى من العنف مثل فرض القيود على حريات النساء واختياراتهن بالإضافة للإساءة الاقتصادية والعنف النفسي والاغتصاب الزوجي[89] .

وبعد إلغاء قانون 308 من قانون العقوبات في العام 2017 الذي يتيح زواج المغتصب من ضحيته، كنتيجة للضغط الشديد الذي تعرضت له الحكومة، مما يمثل تحسناً واضحاً للأردن فيما يخص حقوق المرأة[90] وعلى ذات الخطى تم تعديل المادة 98 من قانون العقوبات الأردني عام 2017 حيث أصبح القانون ينص على أن حجة الدفاع «نوبة غضب» لا تنطبق على المعتديين على النساء ولا يمكنهم الحصول على حكم مخفف[91]. وبالرغم من ذلك استمر القضاة بتخفيف الأحكام في حال لم يقم أحد افراد عائلة الضحية باتهام أحد أفراد العائلة من الذكور[92]. وقد بينت التقارير الصحفية عام 2020 أن 12 امرأة في الأردن قتلوا على يد أحد أفراد العائلة منذ بداية 2019 [93]، مازال قانون الأحوال الشخصية في الأردن يحمل تمييزا ضد المرأة بالرغم من التعديل عام 2010 الذي حسن من فرص النساء في الطلاق والحصول على الوصاية[94]، وبخصوص الزواج تتعرض النساء للتمييز بحيث لا يسمح للنساء المسلمات بالزواج من رجال غير مسلمين[95].

(87) الأمم المتحدة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التقرير الدوري السادس المقرر تقديمه من الدول الأطراف في عام 2016، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3redFVk

(88) المرجع السابق

(89) المرجع السابق

(90) هيومن رايتس ووتش، الأردن أحداث عام 2020، متاح عبر الرابط: http://bit.ly/3j7Yqdw

(91) المرجع السابق

(92) المرجع السابق

(93) صحيفة الرأي، ارتفاع جرائم القتل بحق النساء في الأردن الى 12 جريمة منذ بداية 2019، متاح عبر الرابط: http://bit.ly/3alhh0Q

(94) هيومن رايتس ووتش، الأردن أحداث عام 2020، متاح عبر الرابط: http://bit.ly/3j7Yqdw

(95) المرجع السابق

اتخذت الحكومة الأردنية إجراءات تعنى بمعالجة بعض المسائل الخاصة بالتمييز المجتمعي ضد النساء، وعهدت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بإعداد استراتيجية وطنية للنساء تتضمن الأهداف الواجب تحقيقها لتمكين المرأة ولتحقيق العدل الاجتماعي والمساواة في الفرص.[96] وفي إطار هذه الاستراتيجية تسعى الحكومة إلى ربط جميع الالتزامات الدولية، وبالأخص إعلان ومنهاج عمل «بيجين» واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بالإضافة للخطط الوطنية التي ما زالت حيز العمل مثل الخطة الوطنية لتنفيذ القرار رقم 1325 والخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان (2016-2025) وخطة المشرق للتمكين الاقتصادي للمرأة (2019-2023).[97] وتلتزم الحكومة الأردنية بإصلاح مناهج النظام التعليمي لديها لتعديل الضوابط الاجتماعية التي تميز ضد المرأة وذلك لتحدي الضوابط الثقافية التي تميز ضد المرأة [98]. مع هذا كله فالحكومة الأردنية ما زالت في بداية الطريق لتحقيق المساواة المجتمعية الكاملة للنساء الأردنيات.

التحديات الاجتماعية:

من التحديات المجتمعية التي تواجهها النساء في الأردن:

- الزواج المبكر، حيث يشير التقرير الإحصائي السنوي الصادر عن دائرة قاضي القضاة لعام 2020 أن عدد حالات زواج من هن أقل من 18 عامًا قد بلغ 7964 حالة وبنسبة 11.8% بالنسبة لإجمالي عدد حالات الزواج[99]، وتعود الأسباب الرئيسية الدافعة لزواج القاصر إلى الفقر والتخلص من مسؤولية الفتاة المادية، والتسرب المدرسي نتيجة الرسوب المتكرر والتخلص من مما يسمى بمسؤولية حماية شرف الفتاة، والعادات والتقاليد، والتنشئة الاجتماعية. وأيضًا للحماية من العنف الجنسي وعدم القدرة على توفير الاحتياجات الأساسية للمدرسة وفيما بعد للجامعة من رسوم وكتب وقرطاسية ومواصلات. وعدم توافر المدارس الثانوية والمهنية في المنطقة القريبة من السكن، مما يؤدي لعدم رغبة الأهل بإرسال بناتهم إلى مناطق بعيدة خاصة مع عدم توافر وسائل مواصلات سهلة وآمنة للوصول إلى المدارس. وأيضًا تعد العوامل الدينية من أهم العوامل في شيوع

(96) اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، مراجعة وطنية شاملة للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 25 عامًا، 2019/4، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/2YDlNm0

(97) المرجع السابق

(98) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مقال بعنوان: «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتوسيع نطاق الدعم للنساء والفتيات في العديد من المجالات»، 2017، متاح عبر الرابط: http://bit.ly/36xLeJO

(99) دائرة قاضي القضاة، التقرير الاحصائي السنوي 2020، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/36Wt5Ws

زواج القاصرات في المجتمعات الإسلامية نتيجة انتشار مفاهيم خاطئة في المجتمع حول الزواج، والاعتقاد بتنفيذ التعاليم الدينية فيما يتعلق بالإسراع في الزواج والحث عليه.[100]

- التحرش الجنسي، فلا يزال القانون الأردني لا يحظر كافة سلوكيات التحرش الجنسي مثل الاقتراب غير المرغوب به، أو التلميحات الجنسية أو استخدام اللغة غير اللائقة والهجومية ذات الصلة بالجنس (ذكر أو أنثى)، وبالتالي، فإن حقوق النساء اللواتي يواجهن أشكال التحرش الجنسي لا يتمتعن بها بشكل كامل[101]، وتعود الأسباب العامة للتحرش الجنسي إلى ضعف الوازع الديني، وقلة الأخلاق وسوء التربية وقلة الثقافة والتعليم والوعي الجنسي والمجتمعي (الجهل)، والرغبة الجنسية والعاطفية (الحب)، واللباس، وأمراض وأسباب نفسية، وعدم اتخاذ القوانين الرادعة وعدم وجود الرقابة بشكل كافٍ.[102]
- انتشار الأعراف والتقاليد التي تقلل من قيمة المرأة، حيث أن الأعراف السائدة ما زالت تتفق على أن المرأة مخلوق ضعيف وغير قادرة على تحمل الأعباء وحصر قدرتها على العمل خارج المنزل، عدا عن سيادة الثقافة الذكورية التي ترى أن الرجل أكثر قدرة على اتخاذ القرارات السياسية العامة وأنه لمؤهل للعمل في جميع المجالات.[103]
- العنف الأسري، وعدم الإفصاح عنه لأسباب متعددة منها الخوف أو العجز أو الفضيحة[104] وقد بلغت نسبة حالات العنف ضد المرأة التي تعاملت معها مديرية حماية الأسرة في عام 2019 17% من إجمالي حالات العنف المسجلة. [105]

الأولويات اللازمة للتحسين المجتمعي:

وبحسب تقرير «بيجين» أن من أهم الأولويات للسيدات، القضاء على جميع الممارسات الضارة من أهمها تلك الممارسات التي تعنى بزواج القاصرات والزواج القسري سواء كان هذا الزواج من شخص من العائلة

(100) اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، ورقة تقييم البدائل والحلول لزواج القصر في الأردن 2018، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/2YWOqdW

(101) النهضة العربية للديمقراطية والتنمية، تقرير نساء صامتات: واقع إشكالية التحرّش في مكان العمل 2018، متاح عبر الرابط: http://bit.ly/3a13ZHM

(102) اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، دراسة ظاهرة التحرش في الأردن 2017، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/2NbxgXe

(103) المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية، دراسة ميدانية على عينة من النساء الرائدات في إقليم الشمال2016، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3q6BtKm

(104) الحركة السياسية النسوية السورية، ضحايا التعنيف في زمن العزلة، متوفر على الرابط: http://bit.ly/3cXjq5E

(105) مديرية الأمن العام، مدير إدارة حماية الأسرة يكشف عدد حالات العنف الأسري التي تعاملت معها الإدارة خلال العام الحالي 2019، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3tLwyAQ

أو من خارجها.[106] كما أن تغيير المعايير الاجتماعية السلبية والقوالب النمطية التي وضعت المرأة بها تعتبر من أولويات النساء الأردنيات لما لتلك المعايير والقوالب من انعكاسات سلبية على قدرة المرأة على أداء دورها الاجتماعي التشاركي مع الرجل ويمكن تحقيق ذلك من خلال بناء مجتمع خال من التمييز المبني على أساس الجنس، تتمتع به السيدات بالحقوق الكاملة والفرص المتساوية وادراج هذه المعايير في المناهج الدراسية.[107]

أما فيما يخص أولويات النساء الخاصة بالتحرش فتكمن هذه الأولويات برفع الوعي لدى المجتمع بخطر هذه الظاهرة خاصة في التجمعات التي تشهد اختلاطا كبير بين الجنسين كالجامعات مثلا بالإضافة إلى رفع الوعي بأهمية التبليغ عن حالات التحرش وعدم تقبلها كظاهرة منتشرة بحالات فردية وتعزيز دور الجنسين في مجابهة هذه الظاهرة وتفعيل أنظمة وقوانين من شأنها تسهيل إجراءات التبليغ عن المتحرشين للوصول إلى مجتمع آمن للمرأة لا يعرضها لاحتمالية الانتهاك الجنسي بأنواعه.[108] إضافة الى الأولوية التي تعنى بزيادة التوعية حول أهمية الإبلاغ وتقديم الشكوى في حالات التحرش للحد منها ولجعلها غير مقبولة اجتماعيا.[109]

كما أن من الأولويات المهمة للنساء الأردنيات تلك الخاصة بمنح الجنسية للأبناء كما حال الرجل، وبالأساس أن عدم منح أبناء الأردنيات حقهم في الجنسية يخالف الدستور الأردني الذي نص على المساواة بين كافة المواطنين وكذلك القانون الدولي الذي يمنع التمييز بين الجنسين لذا فإن أولوية النساء هنا تكمن في تعديل القانون الناظم لمنح الجنسية الأردنية ليشمل على منحها لأبناء الأردنيات المتزوجات من غير أردني.[110]

(106) تقرير بيجين، اللجنة الوطنية لشؤون المرأة،متاح عبر الرابط: http://bit.ly/3b8VyK2

(107) الاستراتيجية الوطنية لشؤون المرأة، 2020-2025، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3k4VXRT

(108) تقرير الحملة الدولية السنوية لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي 2018 حملة» ما تسكتوش... التحرش جريمة«، اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/2NvmxXU

(109) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مقال بعنوان: «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتوسيع نطاق الدعم للنساء والفتيات في العديد من المجالات»، 2017، متاح عبر الرابط: http://bit.ly/36xLeJO

(110) دعوة لتعديل قانوني يمكّن (الأردنية) من منح جنسيتها لأبنائها، صحيفة الرأي، متاح عبر الرابط: http://bit.ly/3qpFx8T

وفيما يخص الاغتصاب فإن أولويات النساء تتجه نحو إلغاء أي تشريع من شأنه أن يقلل من عقوبة المغتصب أو يلغيها مثلما تم إلغاء المادة 308 من القانون الذي كان ينص على تزويج المجني عليها من مغتصبها ليفلت من العقوبة.[111]

كما أن من أولويات السيدات الأردنيات هو ما يتعلق بالحد من ظاهرة العنف ضد المرأة و ذلك من خلال توفير برامج وخدمات لتحسين العلاقات الأسرية وتعزيز دور كلا الجنسين داخل الأسرة الواحدة التي من شأنها أن تحد من ظاهرة العنف الاجتماعي بالإضافة إلى القوانين الخاصة بالاستجابة لاحتياجات الأسر لحل الخلافات الناشئة من خلال منهجيات مستجيبة لاحتياجات الجنسين و العمل على تمكين المرأة من خلال المشاركة الفاعلة في بناء المجتمعات باعتبارها شريك للرجل وتعزيز قدرات الناجيات من العنف على ممارسة هذا الدور[112] وضرورة التشبيك والعمل مع أصحاب الشأن لتيسير عملية إيجاد قوانين رادعة تنهي العنف بأشكاله ضد المرأة والحد من وصمة العار الاجتماعية عند التبليغ عن العنف الجنسي[113]. ويجدر الاشارة الى أهمية دور وسائل الاعلام في التوعية بحقوق المرأة وبالعنف ضد المرأة إلى جانب العمل على تطوير الأدوات المستخدمة في تقييم الاجراءات المتخذة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة وتضمين هذه الأدوات في المسوحات الديموغرافية والصحية الدورية.[114]

(111) نهاية قوانين «تزوجي من اغتصبك» تلوح في الأفق، الأمم المتحدة، متاح عبر الرابط: http://bit.ly/3di0XkH

(112) الاطار العام للاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن 2020-2025، اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3s0Meie

(113) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مقال بعنوان: «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتوسيع نطاق الدعم للنساء والفتيات في العديد من المجالات»، 2017، متاح عبر الرابط: http://bit.ly/36xLeJO

(114) الأمم المتحدة، مجلس حقوق الانسان، تقرير المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، السيدة رشيدة مانجو إضافة البعثة إلى الأردن، 2011 متوفر على الرابط: https://bit.ly/3u3cTwz

الباب الثالث: نتائج استطلاع الرأي حول أولويات السيدات الأردنيات فيما يخص القضايا المتعلقة بالمرأة وتوقعات السيدات من اداء البرلمان التاسع عشر (2020)

وجه فريق البحث سؤالاً للمشاركات في الاستطلاع حول مشاركتهن في حملات كسب التأييد ذات العلاقة بقضايا المرأة حيث أن غالبية النساء بما نسبته (70%) لم يشاركن بأي حملات كسب تأييد من قبل، فيما بلغت نسبة السيدات اللواتي شاركن بحملات كسب تأييد (30%) من اجمالي المستجيبات، أما فيما يخص رغبة السيدات بالإدلاء بأصواتهن في الانتخابات البرلمانية المقبلة فقد بلغت نسبة السيدات اللواتي سيدلين بأصواتهن (52%) ونسبة السيدات اللواتي لن يدلين بأصواتهن في الانتخابات البرلمانية المقبلة بلغت (27%) وكان هناك نسبة من السيدات أجبن بأنهن لم يقررن بعد وقد بلغت نسبتهن (21%) من العينة المستجيبة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن غالبية النساء لا يأخذن الانتماء الحزبي بعين الاعتبار عند التصويت في الانتخابات، كما يبين الشكل (1). بالإضافة الى أنه من الممكن أن تميل النساء للتصويت لنساء في الانتخابات حيث بلغت نسبة اللواتي أجبن ب «احيانا» (40%) ومن أجبن بدائما (21%)، كما يبين الشكل (2). أما فيما إذا كان نظام الكوتا النسائية يخدم مشاركة النساء بالانتخابات، فإجابت (35%) من النساء ب«دائما» فيما (26%) أجبن ب «لا»، كما يبين الشكل (3).

الشكل (1): مدى أخذ النساء اعتباراً للانتماء الحزبي للمرشحين عند التصويت في الانتخابات

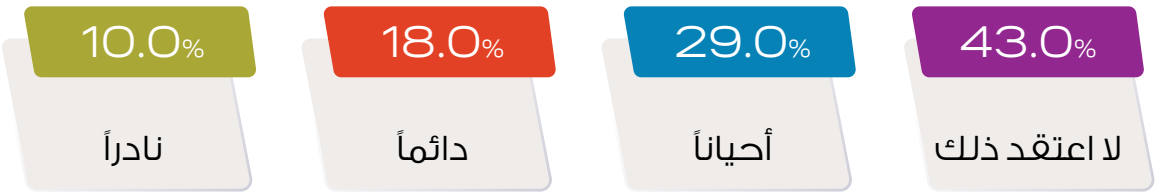

الشكل (2): مدى ميل النساء للتصويت لصالح النساء في الانتخابات

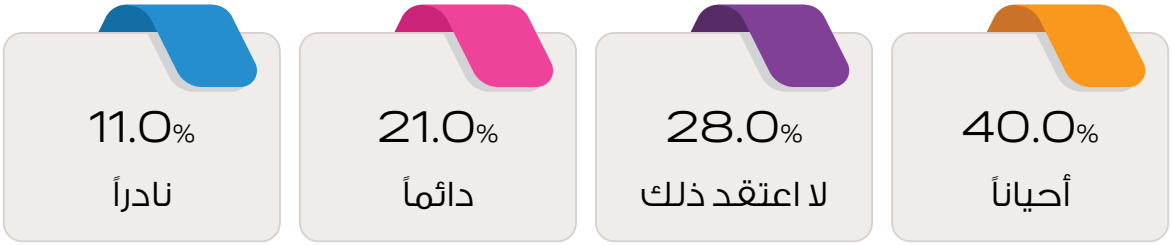

الشكل (3): مدى خدمة نظام الكوتا النسائية للمشاركة السياسية للنساء بشكل جيد في الانتخابات

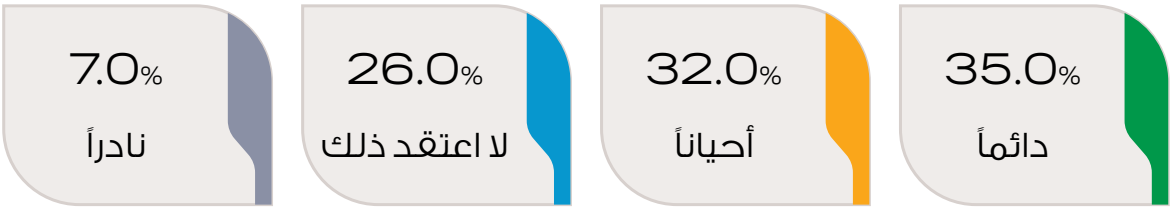

القسم الاول: أولويات السيدات الأردنيات فيما يخص القضايا المتعلقة بالمرأة والتي يقع على البرلمان التاسع عشر (2020) مناقشتها و اتخاذ قرارات بشأنها

وجه فريق البحث سؤالاً للمشاركات في الاستطلاع حول أكثر القطاعات اولوية للعمل عليها من قبل البرلمان التاسع عشر (2020)، واحتل قطاع التمكين الاقتصادي المرتبة الاولى كأكثر القطاعات اولويةً حيث بلغت النسبة (43%) من مجموع اجابات المستجيبات، ومن ثم قطاع التمكين الاجتماعي ومعالجة القضايا الاجتماعية التي تواجها المرأة وبنسبة (33%)، ومن ثم قطاع التمكين السياسي وتفعيل مشاركة المرأة سياسيا حيث بلغت النسبة (23%) من مجموع اجابات المستجيبات، كما يبين الشكل (4).

الشكل (4): اكثر القطاعات التي ترى النساء أولوية للعمل عليها من قبل البرلمان التاسع عشر 2020

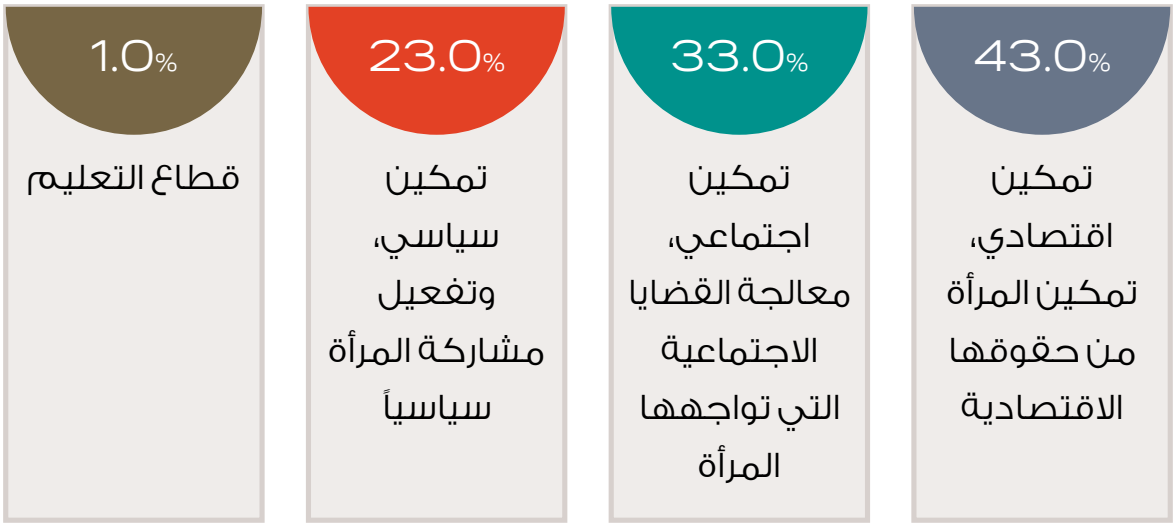

المجال السياسي:

ترى المستجيبات أن من اهم الأولويات التي يجب العمل عليها في المجال السياسي من قبل البرلمان التاسع عشر اولا زيادة نسبة الكوتا للمرأة بما نسبته (26%)، ومن ثم وصول المرأة الى المناصب القيادية بنسبة (22%) ثم تلاه العمل على تعديل قانون الاحزاب بنسبة (18%) من اجمالي اجابات المستجيبات، كما يبين الشكل (5).

الشكل (5): الاولويات التي تعتقد النساء ان على البرلمان العمل عليها في المجال السياسي

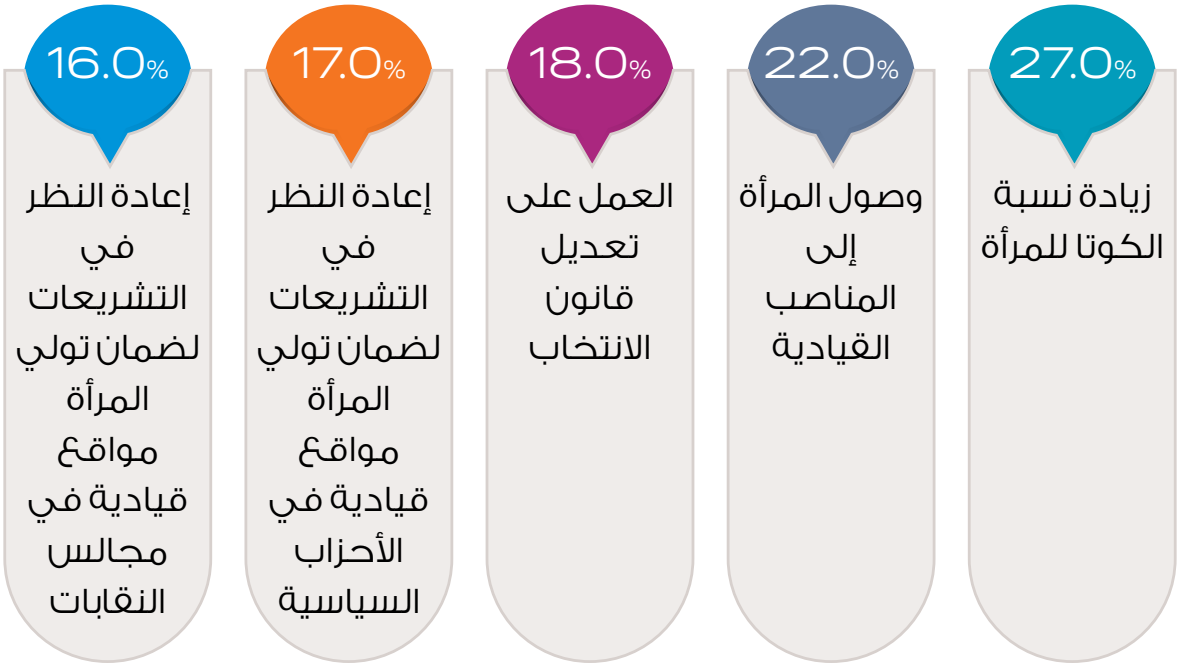

المجال الاقتصادي:

لوحظ أن الأولويات الاقتصادية التي تعتقد النساء ان على البرلمان التاسع عشر العمل عليها بذات الاهمية نظرا لتقارب النسب حيث أن الفارق بين اولوية واخرى فقط واحد بالمئة، وترى المستجيبات ان تخفيض الضرائب المرتبطة بالمشاريع الصغيرة وتخفيض معدلات البطالة بين النساء يعتبر من أكثر اولويات التي يجب العمل عليها من قبل البرلمان التاسع عشر بنفس النسبة (13%)، ومن ثم سد الفجوة في الاجور بين الرجال والنساء وتوفير حضانات في اماكن العمل بنفس النسبة لكليهما (10%)، كما يبين الشكل (6).

الشكل (6): الاولويات التي تعتقد النساء ان على البرلمان القادم العمل عليها في المجال الاقتصادي

المجال الاجتماعي:

عند سؤال المستجيبات عن ماهي الأولويات الاجتماعية التي يحب على البرلمان القادم العمل عليها في المجال الاجتماعي، وجد أن هذه الأولويات بذات الاهمية بالنسبة للمستجيبات نظرا لتقارب النسب حيث أن الفارق بين اولوية واخرى فقط واحد بالمئة فقط حيث جاء اولا الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي وخاصة الموجه للنساء بما نسبته (19%) ومن ثم الحفاظ على حقوق المرأة المطلقة وتعديل قانون منح الجنسية لأبناء الاردنيات بنفس الاولوية بما نسبته (17%) لكليهما ومن ثم تلاه تعديل العقوبات التي تخص جرائم القتل الواقعة ضد النساء والحفاظ على حق المرأة الارملة بنفس النسبة ايضا (16%) من اجمالي اجابات المستجيبات، كما يبين الشكل (7).

الشكل (7): الاولويات التي تعتقد النساء ان على البرلمان القادم العمل عليها في المجال الاجتماعي

القسم الثاني: توقعات السيدات الأردنيات من أداء واهتمام البرلمان التاسع عشر (2020) فيما يخص القضايا المتعلقة بالمرأة والتي يقع على البرلمان القادم مناقشتها و اتخاذ قرارات بشأنها

عند سؤال المستجيبات عن ثقتهم في ما اذا كان البرلمان التاسع عشر 2020سيعمل على الاستجابة لأولويات فيما يخص القضايا المتعلقة بالمرأة بحيث أجبن بنسبة بلغت (41%) ب «لا» بينما بلغت نسبة السيدات اللواتي يثقن بأن البرلمان سيستجيب هي (5%) فقط من اجمالي المستجيبات، كما يبين الشكل (8). أما فيما اذا ما كانت السيدات الأردنيات يعتقدن بأن البرلمانات الاردنية كانت داعمة لقضايا المرأة الاردنية سواء سياسية، اقتصادية، اجتماعية أجابت النسبة الأكبر من السيدات ب «لا» وقد بلغت هذه النسبة (44%)، بينما كان هناك نسبة قليلة من المستجيبات أجبن ب «نعم بدرجة كبيرة» وقد بلغت هذه النسبة (4%) فقط من اجمالي المستجيبات كما يبين الشكل (9). وفي سؤال وجه للمستجيبات حول السيدات النواب اذا ما كان اهتماهن في قضايا المرأة أكثر من النواب الرجال فكانت النسبة متقاربة بفارق 1% فقط بين «نعم بدرجة متوسطة» و «لا»، كما يبين الشكل (10).

الشكل (8): مدى ثقة النساء بأن البرلمان القادم سيعمل على الاستجابة للأولويات التي ذكرتها في القسم السابق

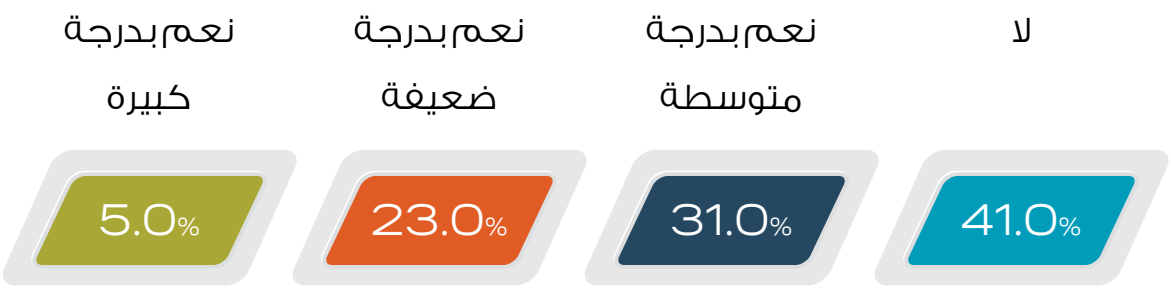

الشكل (9): مدى اعتقاد النساء بان البرلمانات الاردنية كانت داعمة لقضايا المرأة الاردنية سواء سياسية، اقتصادية، اجتماعية

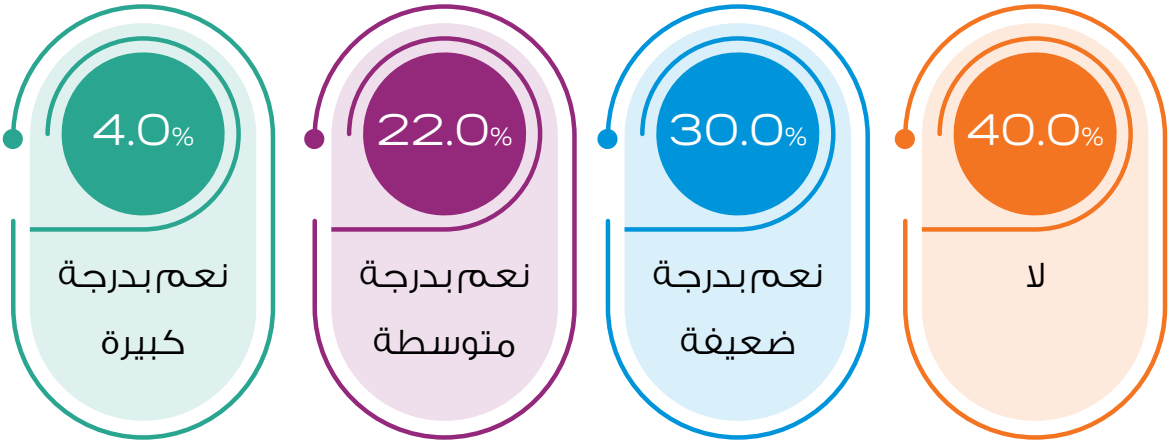

الشكل (10): مدى اعتقاد النساء بان اهتمام السيدات النواب بقضايا المرأة أكبر من اهتمام النواب الرجال بهذه القضايا

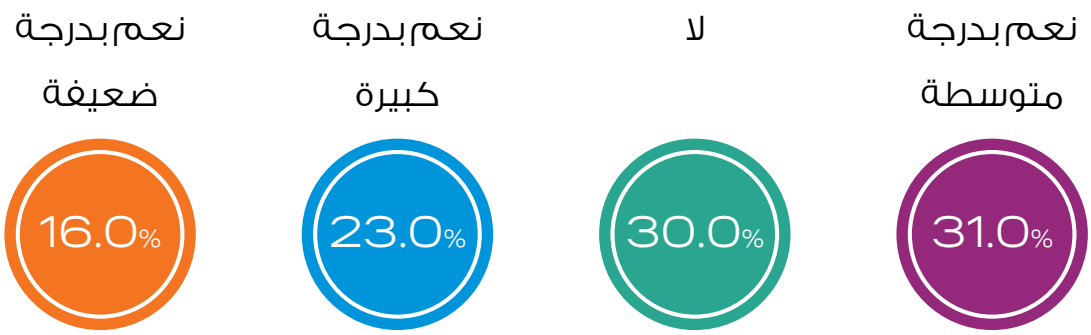

المشاركة السياسية:

على صعيد الآراء والتوقعات الشخصية للسيدات في مدى اهتمام البرلمان التاسع عشر 2020 في بعض القضايا الخاصة بالمشاركة السياسية للمرأة، تتوقع غالبية المستجيبات أن مدى اهتمام البرلمان بالمشاركة السياسية سيكون بدرجة متوسطة الى ضعيفة الا أن البعض منهن كن يتوقعن أن اهتمام البرلمان في بعض القضايا سيكون بدرجة كبيرة. حيث تتوقع المستجيبات أن اهتمام البرلمان بوصول المرأة الى المناصب القيادية العليا في الحكومة والهيئات الرسمية سيكون بدرجة كبير بنسبة (17%) من اجمالي اجابات المستجيبات و (23%) يتوقعن عدم اهتمام البرلمان بها. وفيما يخص إعادة النظر في التشريعات لضمان تولي المرأة مواقع قيادية في مجالس النقابات المهنية فتركزت أغلب الاجابات بنسبة (37%) للاجابة «نعم بدرجة متوسطة» وبنسبة (15%) للاجابة «نعم بدرجة كبيرة» و «لا» بنسبة (20%)، أما عن اهتمام المجلس بزيادة نسبة الكوتا للمرأة في انتخابات المجالس المحلية، مجالس المحافظات «اللامركزية» والبلديات فتوقعت (35%) من المستجيبات ان المجلس سيهتم بهذه القضية بدرجة متوسطة بينما توقعت نسبة (14%) من المستجيبات ان المجلس سيهتم بها بدرجة كبيرة، وبينما العمل على تعديل قانون الانتخاب بما يضمن زيادة عدد السيدات النواب في البرلمان (تعديل قانون الانتخاب بما يضمن زيادة الكوتا النسائية او استبدالها بنظام آخر) فاختارت السيدات الاجابة «نعم بدرجة متوسطة» بنسبة (33%) واخترن الاجابة «نعم بدرجة متوسطة» بنسبة(14%) من المستجيبات، وتوزعت باقي الاجابات كما يبين الشكل (11).

الشكل (11): المشاركة السياسية

إعادة النظر في التشريعات لضمان تولي المرأة مواقع قيادية في مجالس النقابات المهنية

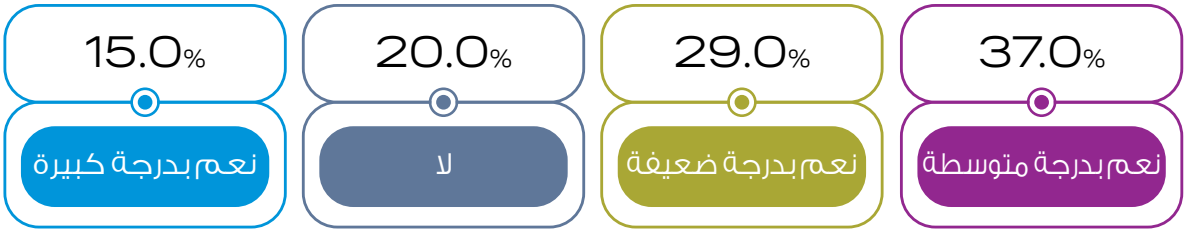

وصول المرأة الى المناصب القيادية العليا في الحكومة والهيئات الرسمية

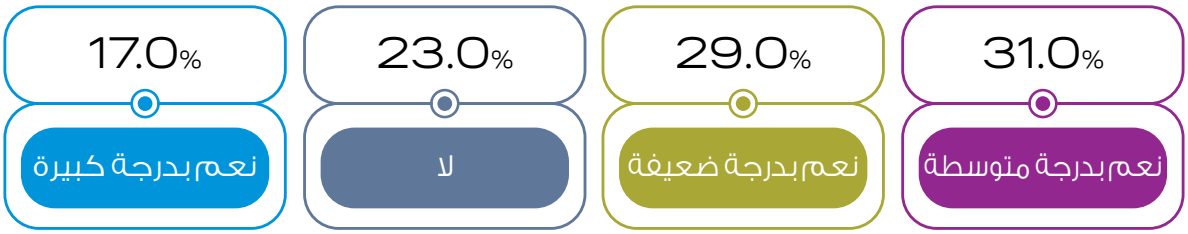

زيادة نسبة الكوتا للمرأة في انتخابات المجالس المحلية، مجالس المحافظات "اللامركزية"، البلديات

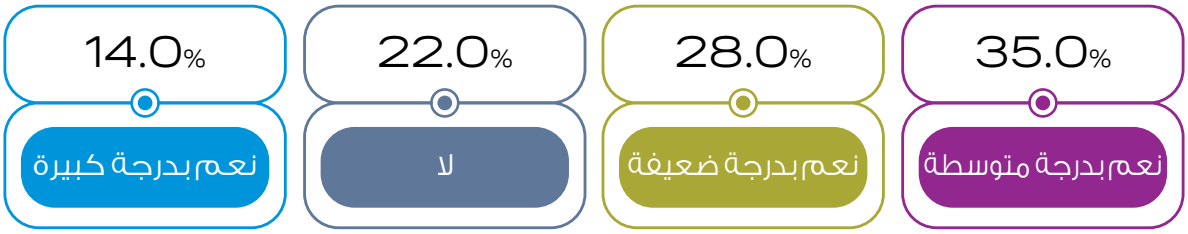

إعادة النظر في التشريعات لضمان تولي المرأة مواقع قيادية في الأحزاب السياسية

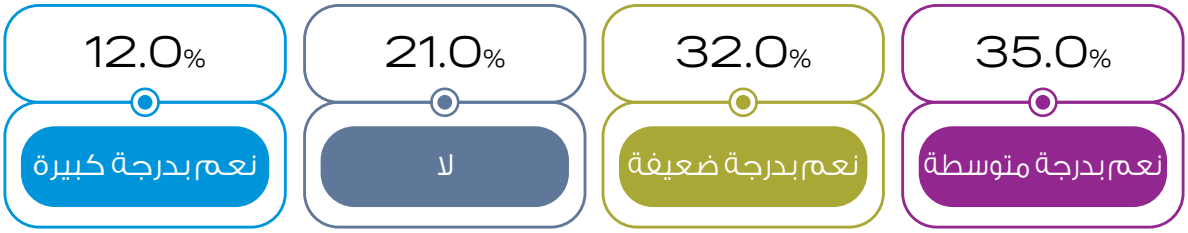

العمل على تعديل قانون الانتخاب بما يضمن زيادة عدد السيدات النواب في البرلمان (تعديل قانون الانتخاب بما يضمن زيادة الكوتا النسائية او استبدالها بنظام آخر).

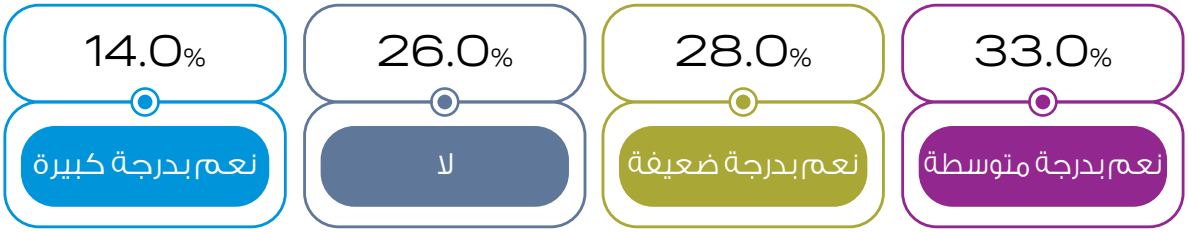

قطاع العمل:

أما فيما يخص قطاع العمل للسيدات فقد طرح فريق البحث على المستجيبات مجموعة من القضايا لاستطلاع رأيهن في مدى اهتمام البرلمان التاسع عشر بها، حيث تتوقع غالبية المستجيبات أن مدى اهتمام البرلمان في قطاع العمل سيكون بدرجة متوسطة الى ضعيفة الا أن البعض منهن كن يتوقعن أن اهتمام البرلمان في بعض القضايا سيكون بدرجة كبيرة ومن تلك القضايا توفير حضانات في أماكن العمل حيث رأين (26%) من المستجيبات أن الاهتمام سيكون بدرجة كبيرة و (35%) من المستجيبات بدرجة متوسطة بينما (17%) من السيدات يرين انه لن يبدي أي اهتمام بهذه القضية. ثم جاء تطوير شبكة تسويقية لدعم سيدات المهن المنزلية فتوقعت (25%) من المستجيبات ان البرلمان سيهتم بها بدرجة كبيرة و (31%) بدرجة متوسطة بينما توقعت (19%) منهن ان البرلمان لن يدلي أي اهتمام بالقضية، ومن ثم قضية تخفيض الضرائب المرتبطة بالمشاريع الصغيرة حيث كان رأي (30%) من المستجيبات ان البرلمان القادم سيهتم بدرجة متوسطة بالقضية بينما تساوت نسبة من ترى ان البرلمان سيهتم بالقضية بدرجة متوسطة وبين من رأين انه سيهتم بدرجة ضعيفة في حين كانت نسبة من يرين أن البرلمان سيهتم بهذه القضية بدرجة كبيرة بنسبة(22%) من المستجيبات، وتوزعت باقي النسب للاجابات كما هو مبين بالشكل (12).

الشكل (12): قطاع العمل

تعزيز حقوق العمل والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي للمرأة الريفية المزارعة

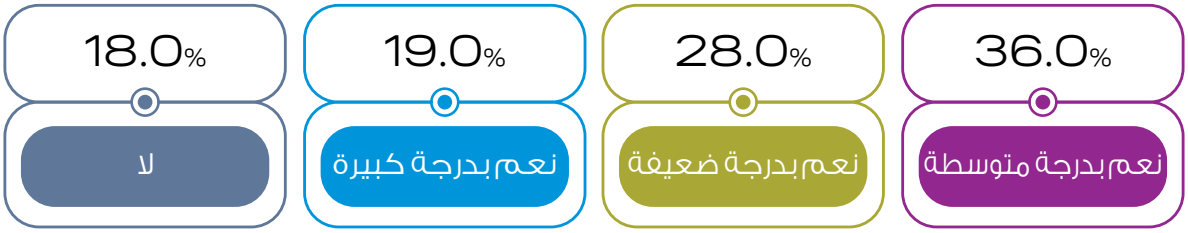

إجراء تعديلات على قانون الضمان الاجتماعي لضمانات أعلى لحقوق المرأة

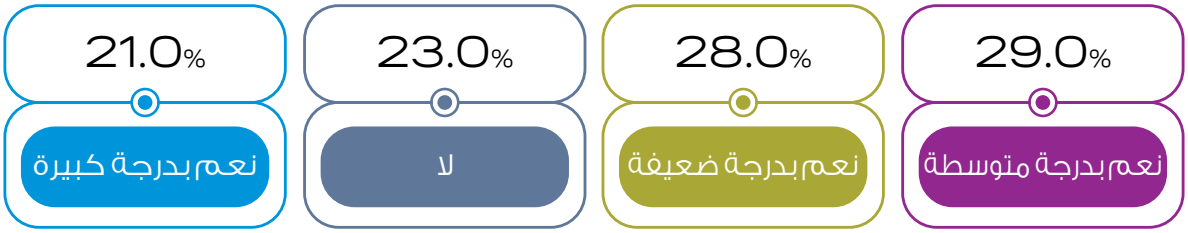

توفير ظروف أكثر تشجيعا لحصول النساء على قروض زراعية

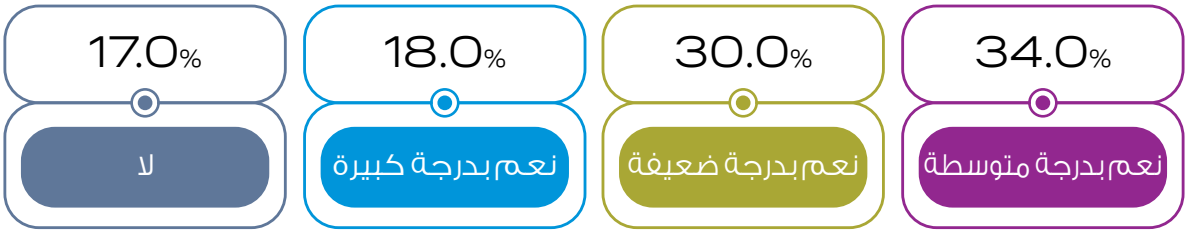

القضاء على التمييز وعدم المساواة في الترقيات والتدريب

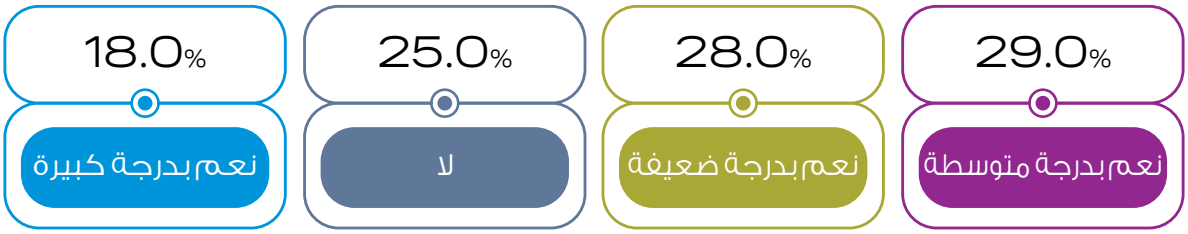

توفر حضانات في أماكن العمل

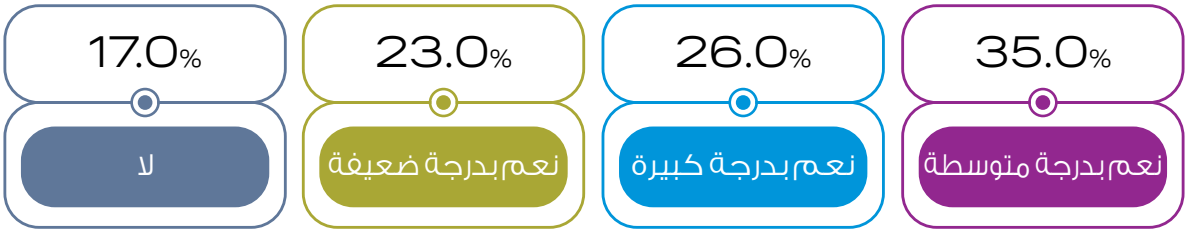

الشكل (13): قطاع العمل

حقوق المرأة:

أما على صعيد الاهتمام في القضايا الخاصة بحقوق المرأة فقد قام أيضا فريق البحث بطرح عدة قضايا على المستجيبات للاستبيان لاستطلاع أرائهن ومنها حقوق المرأة المطلقة فترى (35%) من المستجيبات ان البرلمان القادم سيهتم بهذه القضية بدرجة متوسطة بينما رأت (18%) منهن ان البرلمان لن يبدي اي اهتمام للقضية، أما فيما يخص قضية الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي والموجة للنساء فترى (35%) من المستجيبات أن البرلمان سيهتم بهذه القضية بدرجة متوسطة و(32%) منهن أنه سيهتم بدرجة كبيرة بينما يرى(16%) أنه لن يهتم ابدا. أما بالنسبة لقضية الحفاظ على حق المرأة في الميراث فتعتقد نسبة (34%) من السيدات ان البرلمان القادم سيهتم بالقضية بدرجة متوسط و (27%) سيهتم بدرجة كبيرة بينما تعتقد (19%) من السيدات انه سيهتم بالقضية بدرجة ضعيفة و (20%) لن يهتم ابدا، وقد توزعت باقي الاجابات كما هو مبين بالشكل (13).

الشكل (14): حقوق المرأة

القسم الثالث: التعرف على آليات تفعيل الاتصال بين السيدات وأعضاء البرلمان بهدف كسب التأييد القضايا المتعلقة بالمرأة والتي يقع على البرلمان القادم مناقشتها و اتخاذ قرارات بشأنها

جاء في سلم أولويات المستجيبات عند تقييم التحديات التي تواجه السيدات في الاتصال بين السيدات وأعضاء البرلمان بهدف كسب التأييد للقضايا المتعلقة بالمرأة والتي يقع على البرلمان التاسع عشر مناقشتها واتخاذ قرارات بشأنها: أولا التحديات الاجتماعية المتعلقة في ضعف قدرة المرأة لاعتبارات وأعراف اجتماعية من اللقاء بأعضاء مجلس النواب بصورة فردية أو من خلال النشاطات، او الاجتماعات التي يعقدها النائب مع قواعده الشعبية بنسبة (26%) من اجمالي إجابات المستجيبات، ومن ثم التحديات لوجستية مثل (عدم التمكن من اللقاء مع النواب نظرا لبعد المسافات، ضعف الموارد الاقتصادية لدى المرأة للوصول الى مجلس النواب او المشاركة في النشاطات التي تعقد بين اعضاء مجلس النواب والمواطنين والمواطنات...الخ) ومن ثم تلاه اهتمام النواب بالنساء من النخبة (في عمان) أكثر من النساء في البؤر الفقيرة والمعوزة، كما يبين الشكل (14).

الشكل (15): التحديات التي تواجه السيدات في الاتصال بين السيدات وأعضاء البرلمان بهدف كسب التأييد للقضايا المتعلقة بالمرأة والتي يقع على البرلمان التاسع عشر مناقشتها واتخاذ قرارات بشأنها

أما عن دور أعضاء البرلمان والأمانة العامة والمجتمع المدني في تشجيع اللقاءات بين النواب والمواطنات السيدات وخلق حوار يهدف الى تعزيز حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكسب التأييد للإصلاحات حيث ترى (34%) من المستجيبات أن دور اعضاء البرلمان والامانات العامة بالإضافة الى المجتمع المدني كان دور ضعيف في تشجيع الاتصال والتواصل وكسب التأييد في حين أن (16%) من المستجيبات يرين أن دور المجتمع المدني فعال مقارنة مع دور اعضاء البرلمان والامانة العامة الذي (6%) فقط من المستجيبات يرين أنه فعال، كما يبين الشكل (15).

الشكل (16): دور أعضاء البرلمان والأمانة العامة والمجتمع المدني في تشجيع اللقاءات بين النواب والمواطنات السيدات وخلق حوار يهدف الى تعزيز حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكسب التأييد

أما حول الاليات والطرق لتفعيل لاتصال والتواصل بين المواطنات والنواب لخلق حوار يهدف الى تعزيز حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكسب التأييد للإصلاحات، فكما تبين نتائج استطلاع الرأي في الشكل (16) فقد ترتبت الأوليات التي يرى المستجيبون أنه يجب العمل عليها(من الاهم الى الاقل اهمية)، كما يلي:

- تشكيل لجان نسوية في المحافظات للتنسيق والمتابعة مع السيدات البرلمانيات
- زيادة عدد اللقاءات بينهم
- وجود وحدة خاصة في البرلمان تنظم العلاقة بين أعضاء البرلمان وبين مؤسسات المجتمع المدني ومن ضمنها المنظمات النسائية او التي تعمل على قضايا المرأة

- تطوير الاتصال الرقمي واستخدام أدوات التواصل الاجتماعي، حوارات عبر منصات الكترونية...الخ
- تبني استراتيجية وطنية شاملة بين البرلمان وأصحاب المصلحة من السيدات تكون طويلة الامد.

الشكل (17): تفعيل الاتصال والتواصل بين المواطنات والنواب لخلق حوار يهدف الى تعزيز حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكسب التأييد للإصلاحات في هذا الإطار

ترى 47% من المستجيبات أن عمل حملات كسب تأييد على المستوى الوطني سيسهم في تعزيز استجابة المجلس القادم لأولويات المرأة وحقوقها وحملات كسب التأييد في حين 38% منهن يرين أن عمل حملات كسب تأييد على المستوى المحلي ضمن الدور الانتخابية سيسهم بشكل افضل بذلك، كما يبين الشكل

(17). حيث أن أكثر من نصف المستجيبات مهتمات بالمشاركة بأي حملة كسب تأييد لقضايا المرأة مع البرلمان التاسع عشر 2020، كما يبين الشكل (18).

الشكل (18): آلية تعزيز استجابة المجلس القادم لأولويات المرأة وحقوقها وحملات كسب التأييد التي تعنى بذلك

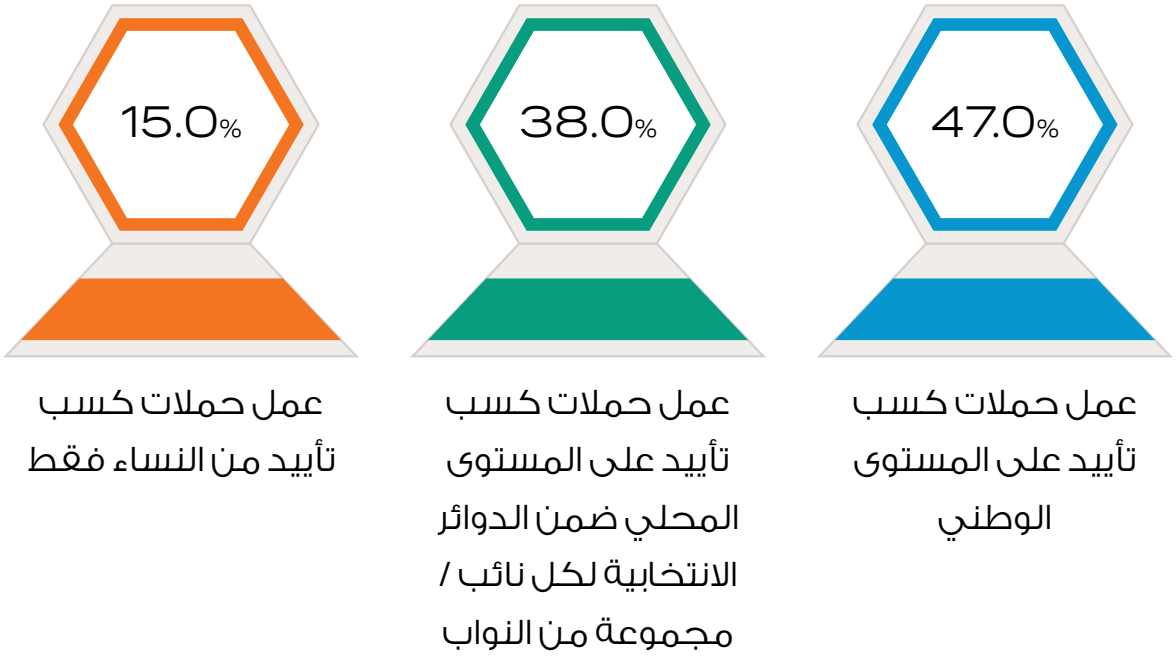

الشكل (19): مدى اهتمام النساء بالمشاركة بأي حملة كسب تأييد لقضايا المرأة مع البرلمان القادم

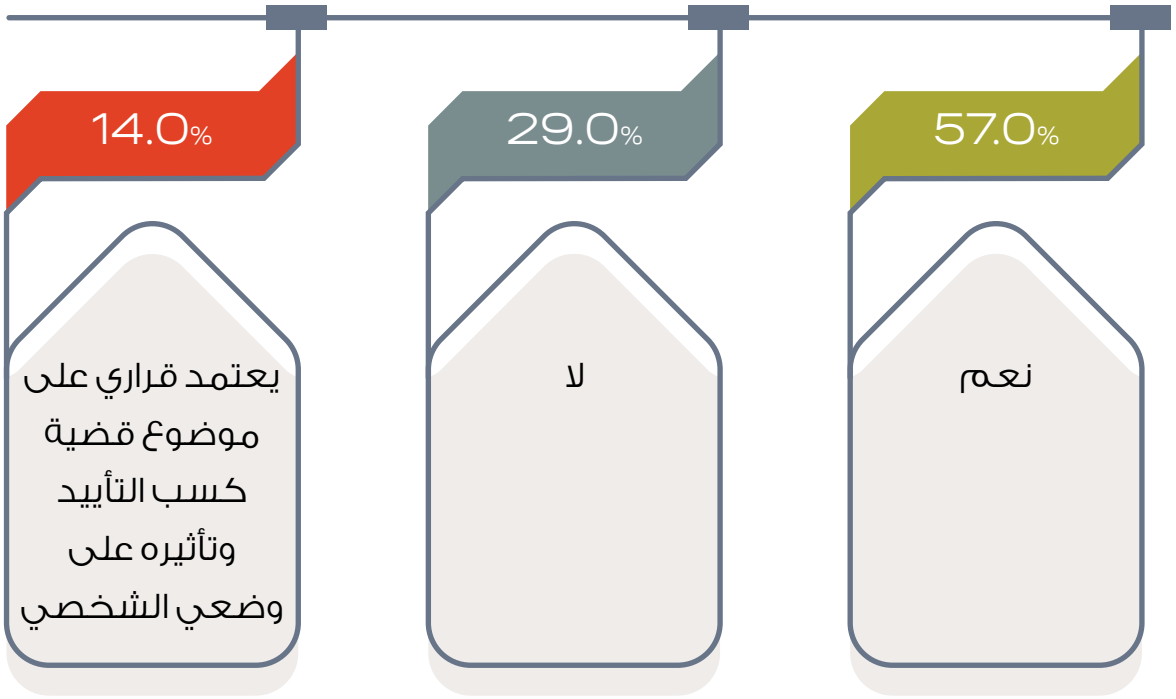

وفي سؤال المستجيبات عن الشروط المسبقة التي ستساعدهن على اتخاذ قرار المشاركة في حملة كسب لتأييد اشترطت ما نسبته (41%) مشاركتها بمعرفة موضوع قضية حملة كسب التأييد وتأثيره على الوضع الشخصي، بينما اشترطت ما نسبته (34%) بمعرفة من هم الاعضاء المشاركين بالحملة و (25%) بتوفر تغطية مالية للمصاريف مثل المواصلات والمبيت وغيره، كما يبين الشكل (19).

الشكل (20): الشروط المسبقة التي ستساعد المرأة على اتخاذ قرار بالمشاركة في حملة كسب التأييد

الخلاصة

تمثل النتائج آراء المستجيبات للدراسة من مختلف الخلفيات الأكاديمية والعمرية والجغرافية والعملية، وبحسب النتائج فإن 70% منهن لم يسبق لهن المشاركة في حملات كسب التأييد في قضايا النساء، ولذا فإن عينة الدراسة لا تمثل رأي « المشتبه بهم الدائمين» أو النساء التي دائما ما تشارك في ابداء آرائها، وهذا ما يميز هذه الدراسة، حيث أنها تمثل آراء النساء من القواعد الشعبية اللواتي يعشن الإشكاليات الموجودة على الأرض وعلى المستوى المحلي.

وانسجمت مفاضلة النساء للأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يجب أن يعمل البرلمان عليها مع توجه مختلف المواطنين في الشارع، حيث تصدر التمكين الاقتصادي سلم هذه الأولويات، وتلاه التمكين الاجتماعي ثم السياسي على التوالي، وهنا يتوجب التفكير بعمق في هذه النتيجة، وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة في تحسين وتعزيز مشاركة المرأة سياسيًا، إلا أنه لا زال في آخر سلم أولويات المرأة الأردنية، وهذا يعكس حقيقة أن النساء لا زلن لا يملكن المعرفة الكافية بأهمية التمكين السياسي في الوصول إلى التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، و بمعنى آخر لا زالت تعتقد النساء بأن التمكين السياسي هو إضافة تحسن من الوضع لكن يمكن الانتقال إليها عند انتهائنا من الملفات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا الرأي قريب جداً من رأي المواطن العادي في مختلف المحافل، إلا أن الحقيقة التي يجب إدراكها هي أن التمكين السياسي هو الطريق للوصول للتمكين الاقتصادي والاجتماعي، فمشاركة المرأة في صناعة القرار يمكنها من طرح حلول للإشكاليات التي تواجهها في كافة المجالات والدفاع عن حقوقها، والسؤال الذي يجب أن تطرحه مؤسسات المجتمع المدني في جميع لقائاتها مع النساء وتخلق حوار حوله، هو كيف يمكن للمرأة أن تكون قادرة على صناعة القرار وطرح حلول لإشكالياتها إن لم تكن في الأصل تتمتع بالتمكين السياسي والقدرة على إبداء رأيها.

وقد برز خلال تحليل الأولويات أن النساء في الأردن لا يوجد لديهن أولوية وطنية موحدة، حيث كانت نتائج الأولويات ضمن محوري التمكين الاقتصادي والتمكين الاجتماعي متقاربة جدًا، وهذا يعكس حقيقة أن المستجيبات في هذه الدراسة يمثلن خلفيات مختلفة مما ساهم بطرح احتياجات مختلفة، وهذا دائماً يقودنا للتأكيد على تحليل ومعالجة الاحتياجات على المستوى المحلي والانتقال بها إلى المستوى الوطني، وليس دائماً التفكير بحلول موحدة وفرضها على جميع الفئات، إضافة إلى ضرورة خلق نقاشات بين مختلف الفئات للوصول إلى قضايا كسب تأييد وطنية مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المحلية.

وعلى الجانب الآخر بينت النتائج وبشكل واضح وجود خلل في ثقة النساء في البرلمان القادم من حيث تبنيه ومعالجته للقضايا التي تهم المرأة، فالغالبية الكبرى من النساء لا تثق بالبرلمان (41%) أو تثق به بنسبة ضعيفة (23%)، وهذا يفسره أيضاً نتائجهم حول ثقتهم بالبرلمانات السابقة من حيث اهتمامها بقضايا المرأة، فالغالبية من المستجيبات أجبن أيضاً هنا بأنهن لا يثقنّ بنسبة (40%) أو يثقن بدرجة ضعيفة (30%) في البرلمان، حيث أن الإنسان يبني ثقته بناءً على خبراته السابقة، وقد تكون هذه النتيجة مهمة للبرلمان ومؤسسات المجتمع المدني لبناء برامجهم عليها، فهي تمنح «قيمة الأساس» الذي يجب أن يبنوا عليه للعمل على زيادة هذه الثقة، وعلى الرغم من عدم ثقة النساء بدور البرلمان وأنه يمكنه أن يتبنى قضايا المرأة ويكون داعماً لها، إلّا أنه قد يدعم بعض القضايا أكثر من غيرها، ففي المجال السياسي تعتقد النساء أن أولوية البرلمان للدعم ستكون إعادة النظر في التشريعات لضمان تولي المرأة مواقع قيادية في مجالس النقابات المهنية ، وفي مجال العمل يعتقدن أن أولوية الدعم ستكون لتوفير حضانات في أماكن العمل، وفي مجال حقوق المرأة يعتقدن ان أولوية الدعم ستكون في مجال الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

ولم تتوقع النساء أن يكون دعم النساء النواب أكثر بشكل كبير من دعم الرجال النواب، وهنا يجب التفكير بأن وصول النساء إلى مناصب قيادية عليا لا يعني أنهن سيقمنّ بتبني قضايا النساء حصراً، ويؤكد فريق البحث على أنه بالرغم من أن تبني قضايا المرأة من النساء في المناصب القيادية شيء جيد الا ان لا يجب ان نتوقع انه واجب عليهن، فالسيدة النائب ليس عليها أن تترك دورها التشريعي والرقابي، لتقوم فقط بدعم قضايا معينة للمرأة، وأن دورها ينبغي أن يركز علي دعم المجتمع المدني والناشطين والناشطات وأن تأخذ بعين الاعتبار مفهوم النوع الاجتماعي في دورها التشريعي والرقابي.

وتطرح الدراسة مجموعة من التحديات التي ذكرتها النساء فيما يتعلق بالاتصال والتواصل مع النواب والتي نالت منهم درجة متساوية في الأهمية تقريباً، مثل الأعراف الاجتماعية أو الدور المتعارف عليه للمرأة الذي يمنعهن من الجلوس في مجالس النواب كما يجلس الرجال والنقاش، والتحديات اللوجستية والتنقل والمشاركة في النشاطات وبأن النواب يهتموا أكثر بالنساء المتواجدات بمحافظة عمان ولا يعيروا الاهتمام لباقي سيدات المحافظات، ومن المهم دراسة هذه التحديات عند تصميم مؤسسات المجتمع المدني للبرامج التي تعنى بهذا الإطار، ومعالجتها، من خلال مثلا توفير بدل مواصلات للسيدات لتغطية تكاليف وصولهم الى مكان النشاط، وان تكون الأنشطة محلية قدر الإمكان، وتوفير أماكن مريحة ومشجعة على المشاركة،

وضمان ادماج جميع النساء ومن مختلف المحافظات وتغيير الصورة النمطية بالاهتمام بنساء عمان فقط، ومن الجدير بالذكر أن شعور النساء بأن النواب يهتموا أكثر بالنساء المتواجدات في محافظة عمان قد يكون غير حقيقي على ارض الواقع، ولكن هذا الشعور بحد ذاته هو إشكالية، لانهم بنوا ذلك على ممارسات بهذا الإطار، أو تنميط بناء على وضع قديم تغير لكن لا زال كامنا في عقول النساء، وهنا ينبغي علينا أن نوضح لهن أن هذا غير صحيح ولا وجود له ومساعدتهن للتعرف على الصورة الحقيقية والفرص المتاحة، وهذا يحتاج إلى جهود للتواصل معهن بشكل مستمر، ودمجهن في مختلف البرامج بصورة شفافة وعادلة، والقضاء على اي ممارسات قد تعزز هذا الشعور.

وتبين الدراسة أن جهود أعضاء البرلمان والأمانة العامة والمجتمع المدني في تشجيع اللقاءات بين النواب والمواطنات النساء وخلق حوار يهدف إلى تعزيز حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكسب التأييد لا زال متواضعاً من وجهة نظر المستجيبات، وإذا ما تمت المقارنة بين هذه الجهود بحسب رأيهن فإن مؤسسات المجتمع المدني تتفوق على أعضاء البرلمان والأمانة العامة لمجلس النواب في هذه الجهود، وهذا يعكس حقيقة الواقع الموجود بأن مجلس النواب لا يمكنه أن ينظم هذه الحوارات بشكل منفرد، وأنه يوجد العديد من مؤسسات المجتمع المدني التي تساعد البرلمان في ذلك، من أهمها «مركز الحياة-راصد». وبالرغم من هذا التفوق في دور مؤسسات المجتمع المدني إلا أن غالبية المستجيبات قيمت هذا الدور بالدور المتوسط والدور الضعيف، ولذا لا بد من أن يتم بذل المزيد من الجهود في هذا الإطار.

وأيدت المستجيبات أن خلق حملات كسب تأييد على المستوى المحلي والوطني مهم جدا لدعم قضايا المرأة، وهنا يجب أن نلاحظ أنه بالرغم من أن 70% من المستجيبات لم يشاركن أبدا في السابق بحملات كسب تأييد، إلا أن 57% منهن اكدن على انه لديهن القابلية في المشاركة و 14% منهن على ان مشاركتهن تعتمد على اثر هذه الحملات على حياتهم الخاصة، وعند الحديث عن الشروط المسبقة التي ستساعدهم في اتخاذ قرار المشاركة في حملة كسب التأييد، كان الشرط الأول هو مدى تأثير هذه الحملات على حياتهم والشرط الثاني على من هم الأعضاء في الحملة، وهذا يؤكد على النقطة التي تم طرحها مسبقا في النتائج حول أهمية النهج التشاركي في تطوير وتنظيم الحملات والذي يعكس احتياجات مختلف الفئات ويضم مختلف الآراء الغنية ولا يعتمد على فئة معينة لقيادة المشهد، إضافة الى أهمية وواقعية الحملات وقربها من احتياجات النساء ومن يقودها في اكسابها المصداقية التي تشجع مزيد من النساء على دعمها والانضمام اليها.

Government of Canada | Gouvernement du Canada

Forum of Federations
The Global Network on Federalism and Devolved Governance

RASED راصد

مركز الحياة
AL HAYAT CENTER

Al-Hayat Center - RASED مركز الحياة - راصد

Tel: +962 6 582 6868
Fax: +962 6 582 6867
www.rasedjo.com
info@hayatcenter.org
info@hayatcenter.org
@AlHayatCenterRased
Hayat-Rased
@Rased_Jo